



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

2254 إيقاف الانهيار

تعبّر قيمة الليرة السورية بشكل مكثف، ليس عن الجانب الاقتصادي فحسب، بل وعن مختلف جوانب الكارثة التي يعيشها أكثر من 90% من السوريين، بما فيها جوانبها الإنسانية والسياسية. وسواء حسبنا قيمة الليرة بمقياس الدولار «الذي اقترب فيه سعر الصرف من 3000 ليرة سورية للدولار الواحد»، أو الذهب أو تكاليف سلة المعيشة، فإن النتيجة هي ذاتها تقريباً: انهيار متسارع ودون أية حلول، بل ودون أية رغبة لدى المنظومة السائدة في البحث عن حلول.

خلال ست سنوات، بين نهايات 2012 ونهايات 2018، تراجعت قيمة الليرة السورية مقابل الذهب إلى ربع قيمتها، وخلال السنتين الأخيرتين بلغ الانهيار حداً كارثياً بحيث باتت قيمة الليرة نهاية 2020، 11% من قيمتها نهاية عام 2018؛ أي: إن سرعة الانهيار تضاعفت خلال السنتين الأخيرتين بأكثر من 10 أضعاف ما كانت عليه خلال السنوات الست الأولى من الأزمة... وما تنبئ به هذه السرعة، وهذا التسارع في الانهيار، إذا ما استمرت الشروط الأخرى على حالها، هو أننا على عتبة سقوط حر تصعب معرفة نهايته.

إن تفسير هذا الانهيار يكمن في مجموعة عوامل واضحة وأساسية، على رأسها: استمرار الأزمة، وتقطع أوصال البلاد والعقوبات، وأهم من ذلك كله، الفساد الكبير المعشش داخل المنظومة السياسية السائدة، والذي هو نفسه السبب الأساس في إعاقة الحل، وفي تكريس تردّي الأوضاع.

إن ما فعلته منظومة الفساد «الليبرالي»، أنها حطمت دور جهاز الدولة بشكل تدريجي عبر العقدين الماضيين، وبشكل متسارع خلال السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك عمليات رفع الدعم وفتح الأبواب للمحتكرين الكبار ليلتهموا الشعب السوري، ابتداءً من أساسيات عيشه ووصولاً إلى كل مناحي حياته، ووصولاً إلى اختراع أشكال جديدة للنهب وللجارات غير المشروعة.

التردي المستمر، ينعكس بشكل مؤلم وعنيف في أوضاع السوريين المعيشية والاجتماعية، ويشرّع الأبواب أمام ولادة جملة من الكوارث الجديدة، ولعل استمرار التضيق على السوريين في لقمة عيشهم يستهدف ذلك في نهاية المطاف، ولكنه أيضاً يستهدف مؤقتاً الضغط إلى الحدود القصوى لإعاقة أية إمكانية للاحتجاج المنظم في وجه السياسات المتوحشة المتبعة.

ما ينبغي أن يكون واضحاً، هو أن الانهيار الذي يعيشه الشعب السوري، والذي يفتح الباب أمام انهيار الدولة نفسها، يعبر أيضاً عن انهيار المنظومة السائدة بمعنى فقدانها لأية وظيفة اجتماعية.

إن وقف الكوارث التي يعيشها السوريون يتطلب بشكل متزامن الشروع في تغيير جذري شامل للمنظومة التي تتسلط ضمنها قوى النهب، بالتوازي مع رفع العقوبات الغربية الإجرامية، والتي لا تصيب إلا عامة السوريين... وهذا كله يمر عبر طريق واحد، هو: التطبيق الفوري الكامل للقرار 2254.

التدهور الاقتصادي السريع... و«السياسات القناصة»

[12]

شؤون عربية ودولية

تمائم العالم الجديد
تحمي الـ «بريكس»

19

شؤون محلية

مناهج ممنهجة
لحرف البوصلة!

10

ملف «سورية 2020»

طوابير الفساد الليبرالي
والعوز المفتعل

06

شؤون عمالية



الخروج من العزلة..

03

صناعيون وحرفيون في الهوا سوى..



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



ما بعرف شي؟

التقيت بعاملة خمسينية العمر تعمل منذ سنوات في معمل لاللبسة الجاهزة، دار حديث طويل حول أوضاعها المعيشية باعتبارها هي المعيل الوحيد لأسرتها، بعد فقدها لزوجها وابنها، فتحدثت بمرارة وقهر عن حالها الذي تعيشه هي وأسرتها لأسباب عدة، أولها: أنها هي مصدر الدخل الوحيد. وثانيها: أجرتها التي تحصل عليها لقاء عملها في المعمل والبالغة 15 ألفاً كل أسبوع، أي: ما يعادل شهرياً 60 ألفاً شهرياً، ولكم يا سادة أن تتخيلوا حجم القهر السائد في هذه الأسرة، وهي نموذج عن آلاف الأسر التي تعيش في هذا الوضع غير الإنساني، الذي وضعت فيه تلك الأسر، والتي تعيش حرماناً حقيقياً من أبسط حقوقها، مع أن العاملة التي أتحدث عنها تعمل وتتقاضى أجراً، ولكن ماذا يعني الأجر الذي تتقاضاه؟ وماذا يساوي من حاجات ضرورية تحتاجها أسرتها كي تبقى على قيد الحياة؟ ومع هذا الوضع الذي هي به تقول: الحمد لله أنني لقيت عملاً، وأكسب منه هذا المبلغ البسيط، وهذا تعبير عن الفرص الضئيلة في أن يجد هؤلاء الفقراء فرص عمل يعملون بها ترد عنهم الجوع ولو قليلاً.

ضمن القضايا التي جرى حديث حولها، سألتها: هل أنت مسجلة في التأمينات الاجتماعية؟ وقلت لها: إن ذلك ضروري لك في حال أصبت أثناء العمل، أو في حال استغنى رب العمل عن عملك تجددين ما قد يعينك لحين حصولك على فرصة أخرى لتعملين بها، فقالت: «ما بعرف عن شو عمتحكي» «شو تأمينات، شو نحن بمعمل دولة؟ وبعدين شو تأمينات؟ ما بحسن أسأل صاحب الشغل عن هيك شغلات».

إن واقع هذه العاملة من حيث وضعها المعيشي ومعرفتها بحقوقها الأولية ينسحب على آلاف العمال العاملين في القطاع الخاص، حيث هم محرومون من تلك الحقوق التي أقرها القانون لهم، ولا يحصلون عليها، فكيف الحال بأجورهم التي لا تساوي شيئاً بعلم الأسرار الحالي، وهنا تكمن المسؤولية الأساسية حول دور النقابات الغائب عن هذه المواقع التي يعمل بها هؤلاء العمال، ويفقدون فيها أبسط حقوقهم التي يقر بها قانون التأمينات الاجتماعية.

إن العمال في ورطة حقيقية من حيث مستوى أجورهم، ومن حيث حقوقهم الأخرى، ونقول للنقابات كما يقول المثل: «إن كنت تدري فتلك مصيبة وإن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم».

■ عادل ياسين

تتوالى التصريحات الحكومية عبر الإعلام، مشيدة بما أنجزته من وعود للصناعيين، وما ستقدمه لهم من تسهيلات للخروج من عنق الزجاجة التي وضعوا فيها، وتأتي التصريحات من الجانب الآخر والتي تعكس عدم الثقة بأن هناك تحسناً سيطرأ على أوضاع صناعياتهم، وخاصة من صناعي حلب الذين يعانون الولايات من جراء افتقارهم لحوامل الطاقة من كهرباء، والمشتتات النفطية لتدوير عجلات الإنتاج عندهم، بالرغم من الإعلان المستمر عبر كل الوسائل الإعلامية بأن مئات من المصانع أخذت بالعودة إلى المناطق الصناعية، وهي في طور التجهيز الفني للبدء بالعمل، ومنها من بدء بالعمل ضمن الحد الأدنى المتاح، ولكن صدمتهم كبيرة عندما تكون الوقائع على الأرض غير ما يعلن عنها في المجالس ووسائل الإعلام المختلفة.

الحرفيون ليسوا أحسن حالاً من الصناعيين في مجال عملهم الحرفي، فهم منتشرون في أصقاع البلاد وبين الحارات والأزقة، ويعانون ما يعانون بسبب ارتفاع أسعار المواد

الأولية التي يعملون بها، وكذلك بسبب الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي مما يجعلهم يلجؤون إلى تشغيل المولدات الكهربائية العاملة على البنزين والمازوت لساعات طويلة، وهذا الأمر يرفع تكاليف العمل الحرفي، ويجعل إمكانية العمل والتشغيل في حدودها الدنيا، ويجعل المواطن الراغب في عمل شيء - ما كالتجارة والحدادة وبعض مهن البناء وغيرها من الأعمال - يفكر ملياً قبل الإقدام على طلب العمل، وهذا يسبب للحرفيين بطالة مقنعة، فهم يعملون ولا يعملون، وإن عملوا فيكون ضمن الحد الأدنى المتوفر بين أيديهم من مواد أولية أو من الزبائن الراغبين بالعمل.

إن هذا الوضع السائد الذي يعيشه الحرفيون يجعلهم أقرب إلى العمال من حيث مستوى معيشتهم، وإمكاناتهم في تأمين ما يحتاجونه من غذاء وكساء ومتطلبات أخرى، كأجور السكن التي زادت بمقادير مضاعفة، مما رتب على جميع الفقراء أعباءً إضافية زادت من معاناتهم. من المفترض أن يعبر اتحاد الحرفيين والجمعيات الحرفية للمهن المختلفة، عن

مصالح الحرفيين ولكن السؤال: هل فعلاً هذا الاتحاد والجمعيات الحرفية التابعة له تمكنت من تنظيم الحرفيين وضمهم إليه؟ هذا أولاً، وثانياً: هل تمكن الاتحاد من مساعدة الحرفيين في تأمين مستلزمات إنتاجهم كي لا يتعرضوا للبطالة، ويستمرروا في أعمالهم التي أخذت العديد منها في الزوال من خارطة الإنتاج الحرفي، والتي كانت تشتهر بها الصناعة السورية على مدى سنين طويلة.

عند النقاش والحوار مع العديد من الحرفيين من مختلف المهن، يكون الرأي السائد بينهم: إن اتحاد الحرفيين هو صورة أخرى تشبه الاتحادات الأخرى المفترض أنها راعية لمصالح منتسبيها، ولم يلتفت الاتحاد لمصالحهم وحقوقهم طيلة الأزمة، وربما ما قبلها.. وهذا الأمر يجعل واقعهم أكثر صعوبة، من حيث استمرارهم في أعمالهم، وهذا يجعل بحثهم عن مصادر أخرى للعمل أمراً ضرورياً من أجل تأمين معيشتهم وحاجاتهم الضرورية في هذه الظروف الرديئة، التي وضعتهم فيها السياسات الحكومية، وما تعنيه هذه السياسات من قهر في المعيشة، وأشياء أخرى..

الإعلان مستمر عبر كل الوسائل الإعلامية بأن مئات من المصانع أخذت بالعودة إلى المناطق الصناعية لكن صدمتهم كبيرة عندما تكون الوقائع على الأرض مختلفة

الخروج من العزلة..



تعاني الحركة النقابية بشكل عام - وبالأخص منها الحركة النقابية العمالية، وهي التي تمثل أكبر طبقة في المجتمع، ألا وهي الطبقة العاملة - من ضعف في عدد المنتسبين إليها، هذا من جهة، وضعف نوعي لكادراتها الفاعلة في كل القطاعات، وخاصة في القطاع الخاص، من جهة أخرى. فهي اليوم تمر بمرحلة غاية في الصعوبة، إذ هي عاجزة عن تحقيق أية مكاسب بسيطة للطبقة العاملة، أو حتى الحفاظ على تلك الحقوق والمكاسب التي تحققت في العقود السابقة من عمر الحركة النقابية العمالية، وهذا يضع الحركة النقابية أمام مسؤولياتها من أجل استعادة النقابات لدورها المنوط بها، وهو سبب وجودها الموضوعي، وهو الكفاح من أجل أفضل شروط للعمل، وتحسين ظروف العمل باستمرار، والنضال من أجل إزالة كل أشكال الاستغلال، وجميع أنواع الاضطهاد للعاملين بأجر. ويتساءل العمال وكافة الكادحين: ما هي الأسباب التي أوصلت هذه الحركة النقابية العمالية العريقة إلى مثل هذا الوضع التي آلت إليه؟

■ نبيل عكام

ضعف منذ نهاية الخمسينات

ظهر هذا الضعف منذ نهاية الخمسينات في الحركة النقابية العمالية، وتعرّض مع السياسات الاقتصادية الليبرالية التي انتهجتها الدولة، وقامت بتهميش النقابات في قطاع الدولة من خلال تقديم بعض التنازلات البسيطة، وإعطاء الوعود بتسوية مشاكل الطبقة العاملة. لتحول دون اعتماد الحركة النقابية العمالية في عملها النضالي على أدواتها وأسلحتها الأساس: من اعتصامات وإضرابات وغيرها، ولم تأخذ النقابات العمالية الموقف الحازم اتجاه هذه السياسات، واستطاعت السلطة التنفيذية مع الوقت أن تضعف النقابات في قطاع الدولة، بعد أن أضعفتها أيضاً في القطاع الخاص. وتقوم سياسة

مستغلة ضعف الحركة النقابية عامة. وخلاصة القول، وكما ذكرنا في أعداد سابقة: أنه مهما بلغت الحركة النقابية من ضعف، ومهما تلقّت من ضربات، ليس للطبقة العاملة سوى النضال الجماعي دفاعاً عن شروط عملها وعيشها وكرامتها. وواهم من يظن أن أعداء العمال وكافة الكادحين سيقفون عند حدود ما.. في نهبهم للثروة المنتجة. لذلك وجود الحركة النقابية قضية هامة لا بد من الحفاظ عليها، والعمل على تخليصها من الأمراض العالقة في مفاصلها، من خلال تركيز العمل النقابي الكفاحي الطبقي.

وهي: التفاوض. - والسؤال هنا: إذا كانت النقابات هي الأداة التي يدافع بها العمال عن مصالحهم ضد الاستغلال الرأسمالي، فهل السبيل إلى ذلك سياسة الصراع الطبقي والتفاوض أم الحوار والتعاون؟ الجواب طبعاً بات معروفاً وواضحاً. - تخلت النقابات عن بعض مكاسبها الاجتماعية وعن مطالبها الأساسية، وخاصة الأجور، تحت يافطة حماية الاقتصاد الوطني من الأزمة التي تعصف بالبلاد، التي لم تكن لولا تلك السياسات الاقتصادية الليبرالية، التي تم السير عليها من قبل السلطة التنفيذية، وما زالت حتى اليوم

ومن جانب آخر، استطاعت أجهزة السلطة التنفيذية استقطاب العديد من الكوادر النقابية في عدد من المؤسسات. وبدأت النقابات العمالية تتحول من أداة للكفاح والاحتجاج ومقاومة كل أشكال الاضطهاد للطبقة العاملة، إلى أداة لتهنئة العمال اتجاه السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها الحكومات المختلفة، المحابية لقوى المال والفساد. وذلك تحت يافطة الحوار بين العمال وأرباب العمل سواء في القطاع الخاص، أو الحكومة في قطاع الدولة، عوضاً عن استخدام الأداة النضالية الناجعة ألا

إضعاف العمل النقابي على تحطيم الأساس الذي يقوم عليه التنظيم النقابي العمالي، وهو: تحسين شروط وظروف العمل، وخاصة قضية الأجور، فهي تدرك تلك القوة الكبيرة التي تمتلكها وتشكلها الطبقة العاملة. بالإضافة إلى ذلك: إن الحركة النقابية العمالية ليس لديها برنامج واضح يحدد أهدافها الإستراتيجية اتجاه من تمثلهم الطبقة العاملة، بعد أن تخلت عن مشروع برنامجها الذي تحدت معالمه الأساسية في مؤتمر الإبداع الوطني والاعتماد على الذات، في أواخر الثمانينات من القرن الماضي.

الطبقة العاملة



تونس- العاطلون عن العمل

أفاد المسح الوطني حول السكان والتشغيل للجمهورية التونسية للثالث الثالث من سنة 2020، بأن 69,3 ألف عاطل عن العمل من بين مجموع العاطلين فقد عمله بسبب جائحة الكوفيد-19 وبين المسح: أن 29 ألف لم يعودوا إلى العمل بالرغم أن مُشغلهم قد استأنف نشاطه بعد فترة الحجر الصحي. وذكرت المؤشرات: أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 676,6 ألفاً من مجموع السكان النشطين، مقابل 746,4 عاطلين عن العمل تم تسجيله خلال الثلث الثاني لسنة 2020 وعلى هذا الأساس، تراجع نسبة البطالة لتبلغ 16,2% خلال الثلث الثالث من سنة 2020، مقابل 18% في الثلث الثاني.



الأردن- رفع الأجور

طالب الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن - يوم 19 تشرين الثاني - الحكومة بضرورة تطبيق القرار المتعلق برفع الحد الأدنى للأجور، ليصبح 260 ديناراً مطلع العام القادم 2021، تنفيذاً لقرار اللجنة الثلاثية لشؤون العمل، والمتخذ في شهر شباط الماضي. وقال رئيس الاتحاد العام، في تصريح صحفي: إن على الحكومة الوفاء بالتزاماتها وتطبيق قرار رفع الحد للأجور ليصبح 260 ديناراً مع بداية العام القادم. وأضاف، «إن الظروف الاقتصادية الصعبة جراء جائحة كورونا ومؤشرات التضخم تتطلب عدم تأجيل القرار» مشيراً إلى أنه دون المستوى الذي يحقق متطلبات العيش الكريم، ولا ينسجم مع الأرقام المتعلقة بخطط الفقر.



بيروت- الأونروا

نفذت حشود غفيرة من المعلمين والموظفين والعمال وأعضاء الأونروا في لبنان - من كافة المناطق اللبنانية - اعتصاماً حاشداً غاضباً أمام مكتب الأونروا الرئيس في بيروت، ضمن سلسلة التحركات التي يقوم بها اتحاد العاملين في الأونروا، تحت شعار العودة والكرامة في لبنان يوم 12 تشرين الثاني. ورفع المشاركون يافطات تجميد أو شطب أي من الوظائف، وياطات تطالب إدارة الأونروا بالتراجع عن دفع جزء من الرواتب. وقال رئيس اتحاد المعلمين في لبنان: صدمنا من قرارات الإدارة التعسفية، خصوصاً تجميد التوظيف، وتأجيل رواتب الموظفين. وهو يعني: تطوراً خطيراً يؤدي إلى تقليص الخدمات، مؤكداً أن راتب الموظف حق مقدس يجب عدم التلاعب به.



السويد- عمال البناء

أعلنت نقابة عمال البناء Byggnads يوم 18 تشرين الثاني عن إضراب ستنظمه لموظفي قطاع البناء والإنشاء في السويد، وتحدد الإضراب في 87 مكان عمل في جميع أنحاء البلاد، ما لم تتوصل النقابات وأرباب العمل إلى تسوية مرضية ضمن اتفاقية جديدة. وعلى عكس الإضرابات السابقة في قطاعي الصناعة والمطاعم، لا يتعلق هذا الإضراب بزيادة الأجور، إنما تعترض النقابة فيه على امتناع أرباب العمل والشركات من معالجة مشاكل الحوادث المميتة، والجرائم المتعلقة بالعمل، والحد من نشاط شركات الغش في صناعة البناء، ومن المقرر أن يبدأ الإضراب يوم 27 تشرين الثاني، حيث سيضرب نحو 1400 عامل بناء، إذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق قبل ذلك الحين.

المحكمة العمالية «الأخطاء التي يقع بها العمال في الدعاوى العمالية»



أو ورثته يستطيعون القيام بالإبلاغ عن الإصابة إدارياً في حال امتناع صاحب العمل عن تنظيم بلاغ بالإصابة، وقبل اللجوء إلى القضاء ورغبة من المشرع بعدم إرهاب القضاء بكل ملف إصابة عمل، يمكن أن يتم حله بين العامل المصاب، أو ورثته وبين مؤسسة التأمينات الاجتماعية إدارياً، فقد أتى بنص المادة رقم 100 في قانون التأمينات الاجتماعية، حيث جاء فيها «لا تقبل دعوى التعويض عن إصابة العمل إلا إذا كانت المؤسسة قد طُوبت كتابةً بالتعويض خلال خمس سنوات من تاريخ وقوع الحادث أو الوفاة أو الإخطار بانتهاء العلاج أو بدرجة العجز» ويعد أي إجراء تقوم به مديرية العمل المختصة في مواجهة المؤسسة في حكم المطالبة المشار إليها أعلاه.

ويعتبر عدم تنفيذ المصاب أو ورثته بنص المادة من أهم الأخطاء التي تؤدي إلى رد دعوى المدعي، لأن المشرع قد منع إقامة الدعوى بالتعويض عن إصابة العمل، طالما أن المصاب لم يطالب بالتعويض مباشرة تجاه المؤسسة، وهذا المنع هو منع قانوني، كون الشروط التي وضعها المشرع في قانون التأمينات الاجتماعية إنما هي شروط حيوية تتعلق بالنظام العام ولا يجوز إغفالها.

الاختصاص المحلي

من خلال التجربة العملية، تبين أن أغلب الدعاوى العمالية تم تسجيلها في محكمة البداية المدنية العمالية في دمشق، نظراً لكون الخصومة تشمل المدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية في دمشق، إضافة إلى وظيفته، مع التنويه أن قانون التأمينات الاجتماعية الجديد رقم 28 لعام 2014 قد أشار في المادة الثالثة منه الفقرة ب/ على ما يلي: «يُمثل المدير العام المؤسسة أمام القضاء والغير، أما بالنسبة لفرعها فيمثّلها مدير الفرع أمام المحاكم، بالإضافة إلى ما يفوض إليه من صلاحيات المدير العام، كل ضمن منطقة عمل فرعه وفق القوانين النافذة» بمعنى: أن الدعاوى القائمة بعد 2015/21 تاريخ نفاذ قانون التأمينات يجب أن تُقام بمواجهة مدير فرع التأمينات المختص.

مع الكثير من العقود الأخرى، كعقد المقاولة والخبرة والشراكة والوكالة وغيرها، هي أن يقوم المدعي صاحب الشأن بإقامة الدعوى أمام محكمة البداية المدنية العمالية عن عقد ليس بعقد عمل.

صحة الخصومة والتمثيل

أهم الأسباب الجوهرية التي تؤدي إلى رد الدعوى، هو: عدم صحة التمثيل والخصومة، وهي من الأمور الصعبة على العامل أن يعرف من عليه أن يخاضع في دعواه العمالية أي: المراد الإدعاء عليها أمام القضاء، وأن يخاضع مدير المنشأة، أو صاحب المنشأة، أو رئيس مجلس الإدارة ليس بصفته الشخصية بل إضافة إلى وظيفته، لا سيما إذا كانت الحقوق الناشئة عن عقد العمل لدى الشركة أو المنشأة، وليس عن عمله لدى صاحب العمل بصفته الشخصية، وكذلك الأمر إذا توفي صاحب العمل، فإن على العامل المدعي مخاصمة جميع الورثة، لأن هذا الأمر ينال من التركة، أما إذا كانت الدعوى من ورثة العامل المتوفى على صاحب العمل، فإن أحد الورثة يمكنه من إقامة الدعوى العمالية، لأن ذلك يجلب منفعة للورثة.

لذلك ينصح العامل المدعي في هذه الحالة أن يستحصل على شهادة تسجيل الشركة، أو رخصة المنشأة لمعرفة من هو صاحبها، أو من يمثلها أمام القضاء قبل إقامة الدعوى.

عدم وجود بلاغ إصابة في دعوى إصابة العمل

حدد قانون التأمينات الاجتماعية في الفصل الأول منه ما يتعلق بتأمين إصابة العمل من حيث التعويضات والمعاشات المستحقة منها، والإجراءات الواجب اتباعها عند حدوث الإصابة، والتحكيم الطبي، مما يعني: أن الطريق الإداري أمام المصاب، أو ورثته للحصول على تعويض إصابة العمل مفتوح، سواء أكان العامل مؤمناً عليه أم لا، وسواء قام صاحب العمل بإخطار مؤسسة التأمينات الاجتماعية عن الإصابة أم لا، حيث إن العامل،

نص قانون العمل رقم 17 لعام 2010 في المادة 7 منه وبشكل صريح على إعفاء العمال من توكيل محام. وبالتالي، يستطيع العامل أن يُميد دعواه بنفسه ومتابعتها في جميع مراحل التقاضي (البداية والاستئناف والطعن نفعاً للقانون) وتحدثنا سابقاً: أن هذا ليس في مصلحة العامل الذي لا يملك الخبرة القانونية والمعرفة الكافية بالقوانين ليقوم بنفسه في الترافع في قضايا العمالية، وليس من السهل عليه معرفتها ومواجهتها خصمه الذي يكون ملزماً بتوكيل محام للدفاع عنه.

التقادم المسقط للدعاوى المتصلة بعقد العمل

يعتبر الوقوع في فخ هذا النوع من التقادم من أهم الأخطاء التي يقع فيها العامل، وهذا متعلق بسقوط الحق في رفع الدعوى، وليس بسقوط الحق نفسه، أي: بمعنى آخر لم يعد للعامل الحق في رفع الدعوى بعد مضي مدة معينة، حيث نص القانون المدني السوري في المادة 664 على أنه: «تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء عقد العمل...» بمعنى، أنه تنظر المحكمة إلى تاريخ قيد الدعوى في المحكمة، وكذلك إلى تاريخ انتهاء العلاقة العمالية الذي يقر به المدعي في استدعاء دعواه، أو تثبته شهادة الشهود. فإذا كانت المدة الفاصلة أكثر من سنة كانت الدعوى ساقطة بالتقادم.

الاختصاص النوعي

تعتبر الدعاوى العمالية من الدعاوى التي تختص بها محكمة البداية المدنية العمالية، اختصاصاً نوعياً وشاملاً، فلا تخضع للاختصاص القيمي، فمحكمة البداية المدنية العمالية تنظر بالدعاوى العمالية، مهما كانت قيمة الحق المدعى به.

ومن خلال الواقع العملي، يتبين أن أكثر الأخطاء التي يقع بها المدعي بالنسبة للاختصاص النوعي، هي قيامه بمخاصمة إحدى الجهات النوعية مثلاً، والتي تخضع لأحكام القانون الأساسي في الدولة رقم 50 لعام 2004 أمام محكمة البداية العمالية بدلاً من اللجوء إلى القضاء الإداري، مما ينتج عنه رد الدعوى لعدم الاختصاص.

وكذلك من الأخطاء التي يتعرض لها المدعي في هذا المجال، ونظراً لتشابه عقد العمل

أديب خالد

فالكثير من الدعاوى العمالية تُرد شكلاً من قبل المحكمة، بسبب الأخطاء التي يقع بها العامل، نتيجة عدم معرفتهم بإجراءات رفع الدعوى، وكيفية تحصيل حقوقهم، والتي عادة ما تجبر العامل على التنازل، أو التصالح مع رب العمل، دون أخذ حقوقه كافة، أو الاتفاق مع رب العمل على أخذ جزء يسير من حقوقه، فهذا بالنسبة له أيسر من التوجه للمحكمة.

أهم الأخطاء التي يقع بها العامل في المحكمة العمالية

لم يتضمن قانون العمل رقم 17 لعام 2010 أي نص خاص لتقادم الحقوق التي تترتب على علاقة العمل، لذلك لا بد من العودة إلى الأحكام العامة للقانون المدني بالنسبة لهذا الموضوع، وهنا لا بد من التمييز بين تقادم الحقوق الدورية المتجددة عموماً، وبين التقادم المسقط للدعاوى المتصلة بعقد العمل، حيث نصت المادة 373 من القانون المدني على أنه: «يتقادم بخمس سنوات كل حق دوري يتجدد، ولو أقر به المدين والرواتب والأجور والمعاشات» وهذا ما يسمى بالتقادم الخمسي، ويشمل نطاقه الأجور ومتمماتها وما يعتبر في حكمها، وبديل العمل الإضافي وغيرها مما له الصفة الدورية. لذلك تقوم المحكمة العمالية غالباً باحتساب هذه الحقوق في حال ثبوتها عن خمس سنوات سابقة لادعاء، وأن فقدان الحق لصفة الدورية، والتجدد يخرجها من نطاق تطبيق التقادم الخمسي، ويجعله خاضعاً للتقادم الطويل، إذا كان عقد العمل ما زال قائماً.

منع المشرع إقامة الدعوى بالتعويض عن إصابة العمل طالما أن المصاب لم يطالب بالتعويض مباشرة تجاه المؤسسة

حقبة جديدة في العلاقات التجارية العالمية؟



الأعضاء فيها على وضع الالتزامات التجارية كألوية فوق، أي: توجه «حرجي». وقد يكون هذا التوجه الآسيوي بعيداً عن القنبلة الأمريكية في آسيا هو السبب الذي جعل وسائل الإعلام الغربية تعطي القليل من الوقت والتغطية لهذا التطور الأخير. حيث إن الأثر الاقتصادي وحدها هائلة، وفيما يتعلق بإلغاء التعريفات التجارية على الواردات وحدها، من المتوقع أن تشهد الصفقة إلغاء ما يصل إلى 90% من التعريفات على الواردات على مدى العقدين المقبلين. وبصرف النظر عن الفوائد التجارية، ستكون هناك أيضاً قواعد مشتركة توضع في مجال براءات الاختراع، وهو مجال هام للغاية من مجالات التنمية. وقد أصبحت الصين الآن أكبر مصدر في العالم للتسجيلات الجديدة لتطويرات براءات الاختراع. ما يحدث، يؤكد من جديد: أن العالم يمضي قدماً بعيداً عن الهيمنة الأمريكية، وأنه على مايك بومبيو وأياً كان من سيخلفه كوزير للخارجية الأميركية أن يدرك هذه الحقيقة. ولكن من غير المرجح أن تعترف الولايات المتحدة بأهمية التغييرات الجارية، حيث إن RCEP ليس مجرد اتفاقية تجارية، بل تعكس قناعة راسخة بأن التحالفات الإقليمية هي واحدة من أهم أدوات النمو الاقتصادي، الذي يجمع عدداً من الدول التي ظلت لفترة طويلة متحاربة بينياً، ويمنعها العداء من التفكير في مصالحها العميقة المرتبطة أولاً وأخيراً، ليس بتحقيق الازدهار داخلياً فحسب، بل لدى الدول المجاورة أيضاً.

اعتادوا النظر إلى خارطة العلاقات السياسية والدبلوماسية الآسيوية بسكونها، وليس بحركتها المستمرة، حيث إن الانفصال عن التحالف الأمريكي سيكون أمراً صعباً بالنسبة لأستراليا، لكن الحكومة المحافظة الحالية في أستراليا تجهد في سبيل إقناع أعضاء حزبها، ولا سيما أعضاء «ائتلاف الحزب الوطني»، بضرورة الحفاظ على علاقاتها التجارية الآسيوية وتعزيزها، وذلك انطلاقاً من المصلحة الأسترالية البحثة في المقام الأول. فالتوقيع على اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا الجديد هو إشارة إلى أن هناك أصواتاً في أستراليا ترغب في الحفاظ على السوق الصينية القيمة. من السهل إلقاء اللوم على الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في التوترات المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين، لكن المشاكل أعمق من ذلك بكثير، وتعود على الأقل إلى عهد باراك أوباما «2008-2016»، وفي هذا السياق، يغفل الكثيرون ممن يعولون على اختلاف السياسات بين الزين «الديمقراطي» و«الجمهوري» أن أوباما هو من اخترع ما يسمى بسياسة «محور آسيا» التي هدفت فعلياً إلى تطويق الصين بما يقرب من 400 قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة الآسيوية الكبرى.

عالم غير أمريكي

من السمات العديدة للاتفاق التجاري الموقع حديثاً، أنه سيسحب الدول

RCEP ليس مجرد اتفاقية تجارية بل تعكس قناعة راسخة بأن التحالفات الإقليمية هي واحدة من أهم أدوات النمو الاقتصادي الذي يجمع عدداً من الدول التي ظلت لفترة طويلة متحاربة بينياً

تحاول واشنطن تأسيسه، وهما اليابان وأستراليا، قد اختارا الانضمام إلى المركز الإقليمي الذي تدعمه الصين، وهذا قرار يتعارض بوضوح مع المحاولة الأمريكية الرامية إلى إنشاء تحالف مناهض للصين، فمن الواضح أن جيران الصين الآسيويين يرفضون العروض الأميركية لزعهم في التصعيد الأمريكي ضد الصين. وانضمام كوريا الجنوبية أيضاً إلى الاتفاق له أهمية جيوسياسية كبرى، حيث عانت كوريا الجنوبية من الاحتلال الأمريكي المستمر تقريباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو اتجاه تسارعت به الحرب الكورية التي هيمنت عليها الولايات المتحدة وضبطت وتيرتها. وقد استخدمت تلك الحرب كذريعة للحفاظ على وجود عسكري ضخم للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية منذ ذلك الحين، وهي فترة تزيد الآن على 70 عاماً. وقد يقال الشيء ذاته عن اليابان، حيث إن استقالة الحليف القوي للولايات المتحدة، شينزو أبي، من رئاسة الوزراء اليابانية، إلى جانب انضمام اليابان إلى اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا، قد تفسر على أنها علامات، وإن كانت صغيرة في هذه المرحلة، على أن اليابان تحاول مؤخراً تأمين قدر من الاستقلال السياسي يعكس بشكل أكثر دقة وزنها الاقتصادي. وينطبق الشيء نفسه على أستراليا، التي يمثل انضمامها إلى هذا الترتيب الاقتصادي مع البلدان الآسيوية صدمة بالنسبة للعديد من المحللين الذين

في السادس عشر من الشهر الجاري، تم التوقيع على واحدة من أهم الاتفاقيات التجارية التي غيبتها وسائل الإعلام الغربية، وهي اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة RCEP التي وقعتها 15 دولة ذات أغلبية آسيوية، باستثناء اثنتين، هما: أستراليا ونيوزيلندا، والتي تضم الدول العشر الأعضاء في مجموعة الأسيان بالإضافة إلى أستراليا والصين واليابان ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية.

■ إعداد: سعد خطار

تمثل الدول الـ 15 الموقعة على الاتفاقية مجتمعة حوالي 35% من إجمالي التجارة العالمية، بما في ذلك ثلاثة من أكبر اقتصادات آسيا، الصين واليابان وكوريا الجنوبية. والأهم من ذلك، هو أنها تمثل منطقة من العالم هي الأسرع نمواً من الناحية الاقتصادية، ومن المتوقع أن تهيمن على التجارة الدولية في المستقبل المنظور.

ليس ترامب هو المذنب

تمثل الاتفاقية انعكاساً واضحاً للتراجع الغربي على صعيد التجارة العالمية، بما في ذلك ضرب السيادة والهيمنة التقنيتين لكل من أوروبا والولايات المتحدة، على مدى السنوات الـ 300 الماضية في آسيا، وذلك في مقابل صعود قوي للاقتصادات الآسيوية. وواحدة من المسائل المهمة للغاية في هذه الاتفاقية، هي أنها تمثل فعلياً رداً صينياً حاسماً إزاء المحاولات الأمريكية لإنشاء نوع من التحالف الآسيوي المناهض للصين. حيث من الجدير بالذكر في هذا السياق، أن عضوين آخرين في التحالف الذي

طوابير الفساد الليبرالي وسوسيولوجيا العوز المفتعل «ملخص»



وسط طغيان بروباجاندا «إعادة كتابة التاريخ» وطمس الحقائق والأسباب الحقيقية لظاهرة «الطوابير» التي وجدت بالفعل في الاتحاد السوفييتي في فترات معينة، قلّما نجد تحليلات علمية عن هذه الظاهرة. بل تركز وسائل الإعلام والكتب والأدبيات السائدة على تكرار كذبة ارتباط الطوابير بخاصية، يزعم أنها جوهر النظام الاشتراكي؛ يسميها المنقرون البرجوازيون «اقتصاد العوز» Shortage Economy. فهل كان عوزاً حقيقياً ناشئاً عن تطور طبيعي للاشتراكية أم عوزاً افتعله مخربوها الذين استعادوا الرأسمالية بأشجع أشكالها «الليبرالية الجديدة».

■ د. اسامة دليقان

ورغم الاختلافات طبعاً بين الاتحاد السوفييتي السابق وسورية، لكن يبدو أنه في قضية «افتعال العوز» والطوابير الناجمة عنه، هناك تشابه ناشئ عن المصدر نفسه: الليبرالية الجديدة والفساد الكبير. فيما يلي نقدم تلخيصاً لأهم ما ورد في الإصدار الموسع من هذه المادة التي اعتمدت على عدة مؤلفين ومؤرخين، والمنشورة بالعنوان نفسه على موقع قاسيون الإلكتروني «فتحليل إليها القارئ الراغب بتفاصيل أكثر».

يفتح الكاتب أندريه ميتشورين المهمم بالتاريخ السوفييتي مقالاً له بعنوان «العوز في الاتحاد السوفييتي» «نيسان 2014» بملاحظة أن «مؤرخينا الليبراليين اليوم، عندما يتناولون قضية العوز في الاتحاد السوفييتي السابق يضعون بيض السبعين سنة من تاريخ السلطة السوفييتية في سلة واحدة بلا تمييز. الأمر الذي ليس ببساطة سوى إحدى وسائل التلاعب بالوعي الاجتماعي... لشيطة الشيوعية واقتصادها المخطط... وبالمقابل تبرير الرأسمالية». ويؤكد على أهمية التفريق بين «اتحادين سوفييتيين» مختلفين جذرياً: «اتحاد ستالين» مقابل «اتحاد غورباتشوف».

تخريب الزراعة الاشتراكية

برأي مولوتوف «1977» كان مشروع خروتشوف المسمى «تطوير الأراضي العذراء» أحد أسباب تخريب الزراعة السوفييتية، في حين كان يجب تطوير الأراضي المستعمرة بالفعل، وعدم المبالغة بحجم تطوير الأراضي العذراء: «بحجم كهذا، كان الأمر مقامرة... لقد بدؤوا الأموال... علماً أنه [في الأراضي العذراء] لم يكن هناك مكان لتخزين الخبز، مما يجعله يتعفن، وليس ثمة طرق، فلا تستطيع نقله. خروتشوف طرح الفكرة واندفع يطبقها بجموح مُنفلت اللجام!... وبدأ العمل على نحو 40 - 45 مليون هكتار من الأراضي العذراء. لقد كان أمراً لا يُطاق وسخيفاً وغير ضروري».

وبدأ من العام 1954 بدأ خروتشوف حملة لإدخال زراعة الذرة في كل مكان. دخل «هوس الذرة» إلى رأسه بسبب نجاح نموها في الولايات المتحدة الأمريكية، وأطلق على نفسه مازحاً لقب «العرنوس». وكنيجة لزراعة مساحات كبيرة من الأراضي بالذرة، بعد أن كانت مزروعة سابقاً بالقمح وغيره من الحبوب، بدأت تعطي محصولاً ضعيفاً. وأخذ الطحين والخبز يختفيان وترتفع أسعارهما. وبحلول 1963 انكشف

الفشل الذريع لمشروع خروتشوف، فالتربة المفلوحة استنفدت خصوبتها وصارت نهبا للعواصف الغبارية. ولأول مرة على الإطلاق في تاريخ الاتحاد السوفييتي قضي على أمنه الغذائي، وأجبر على شراء القمح من الخارج بكميات متزايدة.

تخريب الثروة الحيوانية

عام 1957 أطلق خروتشوف شعاراً مضللاً «خلال 3 أو 4 سنوات يجب أن نلحق بالولايات المتحدة في مؤشر الإنتاج لكل فرد من اللحوم والحبوب والزيء»، زاعماً أن ذلك «أقوى نسب لأساسات الرأسمالية».

ولكن، وكما يتذكر الكاتب أناتولي ستريلياني كان هناك ذبح جائر لم يوفر حتى إناث المواشي الحبالى. كما أنه مع بدء الطقس البارد تبين بأنه لم يتم تهيئة ماوى ورعاية مناسبين للأبقار المشتراة من المزارع التعاونية! فاضطروا إلى ذبح أعداد منها، ولم يتبق أبقار ولا عجول. وفضل الفلاحون ذبح المواشي على بيعها للدولة، وشعروا بالسخط لأن أبقارهم أخذت منهم دون إعطائهم الحليب الذي وعدوا به بالمقابل.

كل شيء «ذهب إلى الخطة» التي لم تكن طبعاً «خطة اشتراكية» بل خطة حمقاء ومشبوهة أدت إلى عوز مفتعل، بمعنى أنه غير مبرر إطلاقاً، وكان ممكناً تجنبه لو طبقت سياسات وطنية صحيحة. كما لم تكن لسياسة كهذه صلة بقانون الاشتراكية الأساسي، الذي كان ستالين قد ركز عليه «تلبية الاحتياجات المتزايدة للناس» والذي ينبغي فهمه ليس بالمعنى الكمي فقط، بل والنوعي أيضاً، أي ما هي حاجات الشعب المعنى الفعلية المادية والروحية المتلائمة والنابعة من تطوره الخاص، وما الأولويات وكيف ينبغي تلبيةها، وليس التقليد الأعمى و«الحاق» الاعتباري بمعايير استهلاكية مستوردة دون دراسة هل هي ضرورية، وكيف يمكن تطبيقها في حال كانت كذلك. ولم تكن صحيحة محاولة استيراد عادات الاستهلاك الأمريكية لمجرد «الحاق بها» بشكل أعمى. وهكذا لا يجوز

اعتبار أي «تخطيط» اعتباراً حتى لو كان «مركزياً» على أنه «تخطيط اشتراكي». وبحلول الستينات انخفض إنتاج اللحوم، ثم الحليب. وبدأت الطوابير تتشكل، والتي للمفارقة، وبذل تحميل المسؤولية عنها للسياسات التخريبية المعادية للاشتراكية، يتم إلصاقها زوراً وبهتاناً بأنها «طوابير الشيوعية» ويعززون أسبابها كذبا لمرحلة الصعود والبناء الاشتراكي الحقيقي «ولستالين تحديداً»، لتوظيفها كرمز للتلاعب بوعي من لا يعرفون التاريخ والحقائق.

طوابير في بريطانيا «العظمى»!

يلفت ميتشورين انتباهنا إلى أن الاتحاد السوفييتي استطاع بقيادة ستالين استعادة عافيته سريعاً بعد الحرب، وإلغاء التقنين الاضطرابي بحلول نهاية 1947، أي: بعد نحو سنتين فقط من انتهاء الحرب. ورغم أنه كان البلد الأكثر تضحية ومعاناة من العدوان الفاشي، لكن الأسعار بعد الحرب أخذت تنخفض سنوياً، وتُسعاد إنجازات ما قبل الحرب. بالمقابل، تأخرت بريطانيا عن الاتحاد السوفييتي، فلم تلغ الطوابير والتقنين على مواطنيها، سوى عام 1954، أي بعد 7 سنوات من إنهاء الطوابير المماثلة في الاتحاد السوفييتي، و9 سنوات بعد انتهاء الحرب! كان السر على ما يبدو يكمن في أن السلطات البرجوازية «سواء حكومة حزب العمال أو المحافظين بعدها» كانت تترجح تحت الشروط الأمريكية لمشروع مارشال لمساعدات إعادة الإعمار، ومن فاتورة التقشف على الشعب بالداخل، ونهب شعوب الخارج، حتى استطاعوا بعد تأخير إيهام العمال بأن «رفاه الكينزية» أفضل من النموذج الاشتراكي الذي أرعبهم احتمال انتشار «عدواه» إلى ديارهم.

إدخال «الدب» الإمبريالي إلى «الكرم» السوفييتي

في كتاب مذكراته الصادر عام 2002 يخصص الملياردير الفاشي ديفيد روكفيلر فصلاً كاملاً

بعنوان «إشراك السوفييت» نقتبس منه بعضاً مما له صلة بموضوعنا: يكتب روكفيلر بأنه خرج من لقائه الأول مع خروتشوف «الينينغراد 1964»: «بإحساس قوي- يمكنكم تسميته غريزة المصرفي- بأن القيادة السوفييتية العليا كانت تريد توسيع العلاقات المالية والتجارية مع الولايات المتحدة، ورغم التأكيدات الواثقة لخروتشوف حول الاكتفاء الذاتي السوفييتي، فإنني شعرت بأن أمته كانت تواجه مشكلات اقتصادية خطيرة».

ولم تتوقف التنازلات بعد خروتشوف، فيذكر روكفيلر أيضاً: «كنت أזור موسكو كل سنة تقريباً خلال السبعينات، إما من أجل اجتماعات دورتماوث أو للعمل المصرفي. وكانت صلتى الحكومية الرئيسة آنذاك تتمثل بالكسي كوسيجين، أحد أهم الشخصيات السياسية السوفييتية، والذي شارك بالانقلاب على خروتشوف عام 1964... وجاء الاخترق الكبير الذي حققناه عندما كنا أحد البنوك الرئيسة في تمويل صفقة القمح السوفييتية ذات المليار دولار عام 1971 [استيراد الاتحاد السوفييتي للقمح الأمريكي].. في تشرين الثاني 1972، كان بنك تشيز [لأل روكفيلر] أول بنك أمريكي يحصل على موافقة لتأسيس مكتب تمثيلي له».

وفق نيوليبرالية البيروستروكا تم عام 1987 تحرير التجارة الخارجية، أي: رفع القيود التي بفضلها كانت توجد سوق داخلية سوفييتية أسعارها أخفض من العالمية بعدة مرات. وصار يصدر كل شيء، لدرجة أن المواطن السوفييتي لم يكن يجد الزبدة في بلده رغم أن الزبدة السوفييتية شكلت 21% من إجمالي الإنتاج العالمي، ولكنها تُصدر للخارج! وحتى الذهب نُهب إلى الخارج عبر فاسدي الداخل. وأخيراً في 26 كانون الأول 1991، توقف قلب البلاد العظيمة عن الخفقان بسبب «الأزمة القلبية» المُفتعلة التي شارك بها أولئك الفاسدون والمجرمون والعلماء.

مذكرة تفاهم بين حزب الإرادة الشعبية والتيار العربي المستقل



مذكرة تفاهم

بين

حزب الإرادة الشعبية والتيار العربي المستقل

مع دخول الأزمة السورية عامها العاشر، وفي خضم حالة الاستعصاء التي تمر بها العملية السياسية بفعل قوى دولية وإقليمية من جهة، وبفعل متشددين في الأطراف السورية المختلفة من جهة أخرى، وما تقوم به هذه الأطراف من إعاقة مقصودة لتنفيذ القرار 2254 الذي يشكل الطريق الوحيد لإنهاء الكارثة السورية، ولفتح الباب أمام التغيير الديمقراطي الجذري المنشود.

وفي ظل محاولات أعداء الحل السياسي تخفيض فاعلية القوى الوطنية الديمقراطية، وقطع الطريق على استكمال صياغة مشروعها الوطني الجامع.

وفي إطار حراك سياسي لم ينقطع بين التيار العربي المستقل وحزب الإرادة الشعبية، بوصفهما معارضة وطنية ديمقراطية، وجزءاً من حراك وطني عام يهدف إلى تحقيق الحل السياسي، واستعادة السوريين لقرارهم، وتمكينهم من ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم، فقد توصل الطرفان إلى مذكرة تفاهم تضمنت البنود الأساسية التالية: أولاً: الحل السياسي عبر التنفيذ الكامل للقرار 2254 هو الحل الوحيد للأزمة السورية، ويكثف الطرفان جهودهما لدعم العملية السياسية بمساراتها المختلفة، وللعمل على منع إقصاء أي طرف سوري منها.

ثانياً: يرى الطرفان، أنه ليس هناك من حل جذري للآزمات الاقتصادية والإنسانية العميقة التي يعيشها السوريون في الداخل وفي مناطق النزوح واللجوء، إلا الحل السياسي الشامل، ويركزان جهودهما بهذا الاتجاه. وبالتالي، يعمدان للمساهمة في إيجاد حلول جزئية مؤقتة في محاولة للتخفيف من حجم المعاناة.

ثالثاً: إن سورية المنشودة، هي دولة ديمقراطية موحدة أرضاً وشعباً، غير قابلة للتجزئة، وخالية من الإرهاب بأنواعه

المختلفة بما فيه الإرهاب الفكري، ومولداته الاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً: إن سورية المنشودة، هي دولة مواطنة متساوية، تلتقي بتضحيات السوريين، وتبنى على أساس دراسة وفهم عميقين للأسباب البنيوية الجذرية للأزمة الراهنة بأبعادها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، للحيلولة دون تكرارها.

خامساً: إن سورية المنشودة هي دولة تتأسس على قيم العدالة الاجتماعية، وينص دستورها على الحقوق الطبيعية التي تولد مع الإنسان، كونها حقوقاً موجودة قبل الدولة وقبل العقد الاجتماعي، وبالتالي، فهي غير ممنوعة من سلطة حتى تسلبها أو تتحكم بها.

سادساً: الديمقراطية التشاركية هي الفصيل بين دولة السلطة وسلطة الدولة، وهي

ومناهضة الاحتكار والاستغلال، وبما يحقق الإنماء المتوازن، ويؤمن حاجات المواطنين في حياة حرة كريمة. وبناءً عليه، يواصل الطرفان التنسيق والعمل المشترك في كل المجالات المتعلقة بالعملية السياسية، ويستمران في التعاون في كل ما يتعلق بمستقبل سورية استناداً للبنود الواردة أعلاه.

■ موسكو، 11/11/2020

حزب الإرادة الشعبية

عنه: عضو هيئة رئاسة المجلس المركزي.

أمين الحزب

د. قدري جميل

التيار العربي المستقل

عنه: رئيس التيار العربي المستقل

د. محمد خالد الشاكر

الضابط بين مبدأ السيادة الوطنية، ومبدأ سيادة الشعب وسلطة الشعب في المناطق، كاليات دستورية تضمن مشاركة السوريين في الحكم مشاركة فاعلة، كما تضمن الاعتراف بالحقوق الثقافية والهوياتية كحق متأصل في النفس البشرية، ومنصوص عليه في المواثيق الدولية ومبادئ وقواعد القانون الدولي، التي ضمنت ممارسة حرية العقائد والثقافات الخاصة بالتنوع المجتمعي، تحقيقاً للسلام المستدام والانسجام المجتمعي.

سابعاً: يساهم الطرفان في العمل الوطني العام للوصول إلى صياغة جديدة متطورة، متجاوبة وفعالة، للعلاقة بين المركزية واللامركزية في سورية المنشودة، تقوي وحدة البلاد وتمكن السوريين في مناطقهم من المشاركة بصناعة القرار، وبما يضمن توزيع الثروات الوطنية بشكل عادل،

بومبيو: «معاداة الصهيونية هي معاداة للسامية»!

■ عماد طحان

نشر الموقع الرسمي

لوزارة الخارجية

الأمريكية، يوم الخميس

19 تشرين الثاني

تصريحاً للوزير مايك

بومبيو بعنوان: «تحديد

المنظمات المنخرطة

في أنشطة مقاطعة

«إسرائيل» ومعاداة

للسامية- Identifying

Organizations

Engaged in Anti-

Semitic BDS

«Activities

جاء نشر التصريح بالتزامن مع زيارة بومبيو للكيان الصهيوني، والتي سجل خلالها خرقين جديدين لم يسبق أن قام بهما مسؤول أمريكي بهذا المستوى، وهما: زيارة المستوطنات، وزيارة الجولان السوري المحتل. إضافة إلى التصريح الذي أدلى به من الجولان قائلاً: «لا يمكن أن نتقف هنا وننظر إلى ما هو في الجانب المقابل من الحدود وتترك الأمر المحوري الذي اعترف به الرئيس دونالد ترامب... هذا جزء من «إسرائيل»، وأضاف: «الجولان جزء من «إسرائيل» وإعادته لسورية كانت ستضر بـ«إسرائيل» والغرب». وكنا قد وقفنا عند ما نعتقد أنها غايات زيارة بومبيو هذه في مادة نشرت يوم 19 من الجاري في موقع قاسيون الإلكتروني بعنوان: «ماذا يريد بومبيو من تدنيس الجولان السوري؟»، ولم يكن قد صدر التصريح الرسمي الذي أشرنا إليه أعلاه.

الملفت في هذا التصريح، هو القول الصريح، الوقح والمباشر: anti-Zionism is anti-Semitism معاداة الصهيونية هي معاداة للسامية.

قبل كل شيء، لا مانع من التذكير بداية بأن الدراسات الإثنوغرافية العلمية، قد تجاوزت

منذ عهد بعيد التصنيف بين شعوب سامية وشعوب حامية، بل وبات هذا النوع من التصنيف جزءاً من التخلف العلمي السابق الذي ينظر إليه بالقدر من السخرية نفسه الذي ينظر به إلى اعتقادات الأولين بأن الأرض مسطحة، أو بأن الشمس هي من تدور حول الأرض، وأن الأرض مركز الكون. أي: إن استمرار استخدام هذا التصنيف بات محصوراً في إطار التوظيف السياسي البحت.

وأيضاً، لا مانع من التذكير أنه حتى في الأوقات التي سادت فيها نظرية الشعوب السامية والحامية، فإن الشعوب التي كانت تنسب إلى السامية لم تقتصر يوماً على اليهود، بل كانت تشمل أيضاً العرب كمكون أساس ضمن ما يسمى الشعوب السامية.

بكل الأحوال، فإن تهمة «معاداة السامية»، ليست في جوهرها سوى أداة استلمت من خلالها الصهيونية العالمية راية الإرهاب الدولي من يد هتلر، لكي تستكمل أفعاله على أرض فلسطين، وفي مناطق أخرى متعددة من العالم.

وإذا كان كل ما سبق هو بالنسبة للكثيرين قول نافل، وربما هم محقون بذلك، ولكن لا ضير من التذكير به. ولكن أيضاً التذكير، بأن الرئيس القادم للولايات المتحدة، وليس



ما يسمى معاداة السامية، وهو بذلك، ومن حيث يدري أو لا يدري، يقدم لنا كسوريين أداة إضافية للتوحد ضد الدور الأمريكي، وضد التافهين من الأطراف المختلفة، الذين يسعون إلى «تعاون ما» مع الأمريكيين، سواء عبر الاستجداء العلني، أو من تحت الطاولات...

ترامب أو وزير خارجيته فقط، هو من الأنصار المعلنين للصهيونية. يكفي التذكير بأن بايدن نفسه صرح عدة مرات سابقة بأنه صهيوني، وبأن أباه قد علم أنه ليس بالضرورة أن يكون يهودياً ليكون صهيونياً... الجديد في تصريح بومبيو، أنه تصريح رسمي يساوي بين معاداة الصهيونية وبين

«الضوء الأخضر الأمريكي» وقياس الإلكترون باستخدام «الذراع»!



هل يمكننا استخدام واحدة قياس من نمط «الذراع» أو «القدم» في تصميم مسرعات مفاعل نووي؟ وماذا عن استخدام «الرطل» لاحتساب الوقود اللازم لإطلاق قمر صناعي؟

■ مهند دليقان

الأمريكية على العالم قطباً وحيداً، لا يسير شيء في الكوكب دون «ضوء أخضر» منه. وبأداة القياس المتخلفة هذه، ومع إنكار كل ما تغير عبر العقود الثلاثة الماضية، وعلى رأسه الأزمة العويصة، والتراجع المزمن للذات تعيشهما واشنطن، ويعيشهما الغرب عموماً، يواصل «المحللون السياسيون» قياس الحاضر، بل والخروج باستنتاجات وخطط!

في الشأن السوري، فإن محللين من الطرفين المتشددتين، يواصلان استخدام هذه السكين الحجرية المسماة الضوء الأخضر الأمريكي لقص حبال الواقع وتصنيفها... ولكن هل هم متخلفون حقاً إلى هذا الحد المزري؟

في الواقع، لا يمكننا إنكار أن قسماً كبيراً منهم هو فعلاً كذلك، ولكن الأكيد أيضاً: أن التوجيهات القادمة من المتحكمين الفعليين بهذه «التحليلات» وبالمنابر التي تطلقها، هي من تحدد في نهاية المطاف غايات استخدام هذه التحليلات.

المسألة في جوهرها، تقوم برأينا في الحقيقة البسيطة التالية: المتشددون والفاقدون الكبار في النظام وفي المعارضة على حد سواء، ينتمون عملياً بل وروحياً إلى المنظومة الغربية التي يتمتعون من خلالها بمواقع نهب شعوبهم، لجيوبهم الخاصة ولجيوب معلمهم الغربيين. وتراجع هذه المنظومة وانهارها سيتركهم أيتاماً في مواجهة غضبة الناس المتركمة عبر عقود طويلة.

هذا بالمعنى العام، ولكن بالمعنى المباشر والخاص، فإن نسب القدرات السوبرمانية لواشنطن يستهدف بالملحوس، وكما نرى من التحليلات التي يطلقها المتشددون في

لن يجادل أحد بمدى سخافة استخدام وحدات قياس بدائية إلى هذا الحد، في عصر تصل فيه دقة القياس إلى احتساب نصف قطر الإلكترون البالغ تقريباً 2,8 فمتو متر، أي 28 بعد 14 صفراً بعد الفاصلة!

مع ذلك، وحين يكون الحديث في السياسة، وفي إطار ما يسمى «التحليل السياسي»، فإن المرء لن يعدم وجود «أرطال» و«شولات» من المحللين الذين يقيسون الحاضر بمقاييس الماضي.

ولأننا في عصر الفمتو وما دونه دقة، فحتى قياس الماضي والحاضر بالسنوات بات غير دقيق نهائياً، دون إضافة عوامل أخرى، أهمها: تسارع مراكمة المعرفة الإنسانية.

لنوضح أكثر، فإن دارسي التطور المعرفي للبشرية، يقولون: إن البشرية قد راكمت من المعارف خلال عشرة أعوام بين عام 1990 وعام 1999 بقدر ما راكمت طوال تاريخها حتى 1990، وبأن سرعة مراكمة المعارف تزداد بشكل مطرد؛ أي: إن البشرية أنتجت في 9 أعوام لاحقة على 1999 بقدر ما أنتجته بين 90 و99، ومن ثم في 8 أعوام... وهكذا... فإذا نظرنا من موقعنا الزمني اليوم نهاية عام 2020 إلى عام 1991، فإن ما يفصلنا عنه ليس 29 سنة فحسب، بل يكاد يبدو عام 91 ماضياً سحيقاً إذا ما أخذنا في الحسبان كم المعارف المتركمة من حينه وإلى اليوم.

الضوء الأخضر

لماذا 1991؟ لأنه عام انهيار الاتحاد السوفييتي وتسيّد الولايات المتحدة

المساواة في السلوك بين الروس والأمريكان، عبر افتراض أن ما يفعله الروس، إنما يفعله بامر من الأمريكان أو بـ«ضوء أخضر» منهم، وخاصة فيما يتعلق بمسألة الجولان السوري المحتل والقضية الفلسطينية، لزرع اليأس بين السوريين، ولتحضيرهم نحو «خيارات» تحافظ على «الاستقرار» بوصفها الخيارات الوحيدة الممكنة...

ختاماً، وإذا سلمنا جدلاً بالقول: أن هناك فعلاً ما يسمى «ضوءاً أخضر أمريكياً»، فإن سؤالاً جدياً يفرض نفسه، وهو سؤال ربما يستطيع مستخدمو «الضوء الأخضر الأمريكي» أن يجيبونا عنه: هل فحصهم الضوء جيداً؟ هل أنتم متأكدون أنه خالٍ من عبارة «صنع في الصين»؟

الطرفين، الأمور التالية:

تضليل السوريين عن حقيقة ما يجري، وحين تكون مضللاً عن الحقيقة فلن يكون بيدك مقياس فعلي لتفرز سلوك وتصريحات القوى، أيها الذي يخدم مصلحتك، وأياً ضحك. البحث عن أية ذريعة للإيحاء بأن موسكو متفقة مع واشنطن من وراء ظهر الإيرانيين والأتراك، وهذا هدفه واضح جداً باستهداف أستانا ومحاولة خلق الفتن بين أطرافها.

خلق وزن إضافي وهمي لواشنطن ومعسكرها في سورية، لعل ذلك يوازن ثقل أستانا للمحافظة على معادلة صفرية، أو شبه صفرية، وظيفتها استمرار الأوضاع على حالها، لأن الأوضاع الراهنة هي «الاستقرار» ليس من وجهة نظر جيفري فقط، بل ومن وجهة نظر المتشددتين السوريين أيضاً.

مذكرتنا التفاهم... أبعد من «إعلان نوايا»

لأن مضمونها يتعدى ذلك إلى ما يشبه بدءاً برنامج وطني عام مشترك، فالحديث عن وحدة البلاد واستقلالها، وعن شكل الدولة المستقبلية بخطوطه العريضة، إضافة طبعاً إلى وسيلة الوصول إليه «التطبيق الكامل للقرار 2254»، يعني: أن بين هذه القوى من المشتركات ما هو أبعد من مجرد «إعلان النوايا».

من ذلك مثلاً: ما تورده المذكرتان بصيغة موحدة تقريباً عن العلاقة بين المركزية واللامركزية في سورية المستقبل، وأيضاً فيما يتعلق باليات التمثيل المطلوبة ضمن أطر العملية السياسية، وكذلك المقترحات الدستورية الأولية التي تتشارك بها هذه القوى الثلاث.

القرار المستقل

عود على بدء، ربما النقطة الأهم في هاتين المذكرتين، هي أنهما كانتا نتيجة قرار سوري مستقل، وليستا نتيجة فرض أو «حث» أو «وساطة» من أطراف خارجية، كما هو شأن عدد كبير من «التوافقات» و«التشكيلات» الموجودة على الساحة السورية...

من مجلس سوريا الديمقراطية والتيار العربي المستقل هي الشمال الشرقي السوري، فإن المذكرتين تشكّلان كسراً للمحاولات الغربية لعزل الشمال الشرقي وقواه السياسية عن سورية، وتفتح بذلك الباب لإرساء الأسس الضرورية للحفاظ على سورية موحدة، بعيداً عن المتاجرة بهذا الشعار، الذي يحلو للمتشددين التشدق به بشكل مستمر، بينما يفعلون كل ما هو معاكس له؛ نقصد بالضبط: أن التلويح بالصفات الانفصالية والإرهابية بالتوازي مع الخيارات العسكرية، وفوق ذلك إغلاق أبواب الحوار، أو التشدد فيه بشكل مقصود بحيث لا يؤدي إلى نتيجة، كل هذه الممارسات تتنافى في الجوهر مع السعي إلى الحفاظ على وحدة البلاد... والمذكرتان في هذا السياق، هما خروج عن النمط المتشدد السائد، والقتال بالحسم والإسقاط، وليس مستغرباً إذا ما تعرضتا له، وخاصة الأولى بينهما، من هجوم من مختلف الأطراف «المتناقضة».

في المضمون

المذكرتان أيضاً، ليستا مجرد «إعلان نوايا»،



■ عماد صائب الخالد

نقول: إنه ينطبق إلى حد ما، وليس تماماً، لأن الخصوصية السورية تلعب دورها هنا، وكذلك مضمون المذكرتين المشار إليهما. أما عن الخصوصية السورية، فإن ما يعطي زخماً مهماً لهاتين المذكرتين، هو أنهما باب لتجميع قوى سورية مختلفة فيما بينها بالعديد من التفاصيل، ولكنها متفقة على أساسيات وطنية جامعة تكسر الصورة

النمطية عن الاصطفافات الدولية والإقليمية التي يسعى البعض إلى فرضها على القوى السورية، بل وتصنيفها وفقاً لها. بهذا المعنى، فإن هاتين المذكرتين تشكّلان بداية ملموسة لاحتواء التوازنات الدولية وتفسير تأثيرها على القرار السوري المستقل، الأمر الذي لا يمكن دونه امتلاك السوريين بشكل فعلي لحقهم في تقرير مصيرهم. أبعد من ذلك، ولأن ساحة العمل الأساسية لكل

من المعلوم في العرف السياسي أن «مذكرة التفاهم» بين قوتين هي أولى درجات التنسيق والتعاون بينهما، وهي بهذا المعنى أقرب ما تكون إلى «إعلان نوايا». ينطبق هذا الأمر إلى حد ما على مذكرتي التفاهم اللتين وقعتهما حزب الإرادة الشعبية خلال الشهور الثلاثة الماضية مع كل من مجلس سوريا الديمقراطية «يوم 31 آب الماضي» والتيار العربي المستقل «في 11 من الجاري».

فیسبوکیات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي متداول حول الإجراءات الاحترازية المتخذة أخيراً بما يخص الكورونا، من منع للحفلات وغيرها بذريعة الازدحام والتباعد المكان، يقول البوست:

- «هذا الكورونا بتحضر حفلات وبس.. ما بتشتري خبز يعني؟!»
- حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة، أن «وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تصدر قراراً بوقف تصدير مادة البطاطا اعتباراً من الشهر الحالي ولغاية نهاية آذار القادم» علق البعض بالتالي:
- «والبندورة والخيار والسبانخ والسلق و و شو وضعن؟».
- «آل يعني ما بتروح تهريب مثل البيض!».
- «المفروض إيقاف تصدير كل المواد بما فيها الخضروات والفواكه والزيت والأغنام لحتى يقدر الشعب ياكل الناس ماتت وما حدا حاسس فيهن».
- حول توضيح وزير الكهرباء الوارد على صفحة الحكومة بأن: «أعمال الصيانة في عدد من محطات التوليد في المرحلة النهائية، وستدخل تباعاً بالخدمة خلال الأيام القادمة بما يسهم في تحسين الوضع الكهربائي، مشيراً إلى التعاون بين وزارتي الكهرباء والنفط لتأمين حوامل الطاقة إلى المحطات الكهربائية»، علق البعض بما يلي:
- «يعني نطرتوا للشتي وبلشتو صيانة ميكربن الصراحة».
- «المستغرب كيف دخلت المحطات جميعاً في طور الصيانة دفعة واحدة».
- حول ما ورد على صفحة الحكومة بشأن قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للإسكان عن «تعديل قرار إلغاء اكتتاب المنقطعين فيما يخص مدد الانقطاع عن الدفع» وحيثياته، علق البعض بما يلي:
- «هلق كل هاد مشان ترمقوا قرار التخمين».
- «ما اسطر كم بالقرارات».

حول الخبر المنقول عن لسان وزير التموين خلال لقائه مع تجار حلب بأن: «الواقع المعيشي صعب.. وعلى غرف التجارة أن يكون لها دور اجتماعي...» علق البعض بما يلي:

- «حاج تسلمو رقبتنا للتجار وتقلن شركاء..».
- «كله بيحكي وبنظر وبيستعرض موهوبته بلخطابات والكلام أما الحلول وإيجاد مخرج للشعب من الضيق الخائق ليس من اختصاصهم».
- «وصلت الحكومة من الضرب بيد من حديد إلى مد اليد للشحاذة».
- حول حديث المدير العام للمؤسسة العامة للتبغ عن: «آلية جديدة لتوزيع الدخان الوطني لمنع احتكاره وخلق سوق سوداء له»، علق البعض بالتالي:
- «اعملوا بطاقة ذكية للدخان كمان!..».
- «ما في داعي شعبنا دراسات وفساد وسوق ملوثة».
- حول الخبر المنقول عن لسان رئيس لجنة مربى الدواجن أن: «ارتفاع تكلفة إنتاج الفروج بنسبة 15% بسبب التدفئة» علق البعض بالتالي:
- «والله حرام عليكم شو بدو يتحمل هالمواطن ليتحمل».
- «يا ريتنا فراريج.. وتدفونا».
- «قديش بتعطو مخصصات مازوت لكل دجاجة؟».
- «يعني عل الصيف بيرخص لما بده تكيف؟».
- ونختم مع بوست تهكمي متداول على الصفحات العامة والخاصة، حول واقع الكهرباء المتردي، يقول البوست:
- «ضروري ضروري.. مطلوب داية بنت عالم وناس.. والسعر بنور الله.. لتوليد الكهرباء!».
- وناقل الكفر ليس بكافر

الدفا عفى وبالنسبة للمازوت عفى الله..



كانت الشريعة هيكلية... من دون لا أحم ولا دستور... ومن دون ما نكون محضين أي شيء بخصها...

■ دعاء دادہ

كم يوم روح نخلص من تشارين..
وليكننا رح نفوت ع كوانين.. ومن
الامثال الشعبية يلي قالت عن
هل الشهر «كانون فحل الشتي».
وفهمكون كفاية يا عبوني...

بس طبعاً ما فينا ننسى كيف
من فترة وجيزة صار عنا أزمة
بالمحروقات... ومثل ما توقعنا
أنذاك كانت الازمة المفتعلة هي
عبارة عن تهديد لموضوع المازوت
بالشتاء... والحمد لله ديماً ما يبخلونا
نحس بتأنيب الضمير بنيتنا
تحاؤون أبدأ...

فوراَ بيعطونا ياها وبيخلونا ننام
ونحن مرتاحين ضميرياً.. وهاد
الشي الوحيد يلي بيعملو فيه لأجلنا
صدقونه....

ومثل ما توقعنا استمرت أزمة
المحروقات بتوقف توزيع مادة
المازوت التدفئة ع المواطنين
المسحوقين كالعادة بشكل غير
علنى...

وما فينا ننسى إني فأت مات...
بقتة الدفة التانية من مازوت
التدفة تبع الشتا الماضي.. ما حصلنا
عليه لسا حتى نفكر بالحصول على
الدفة هي... يعني أنسى غرامك
راح... وعفى الله عما مضى..
مصادر بوزارة النفط أكدت أنو
توزيع مازوت التدفة على المواطنين

تحسن حالياً بالنسبة للسابق «هيك قالوا»، ولجان المحروقات بكل المحافظات حطت حالياً الأولوية لتوزيع مازوت التدفئة للمناطق الباردة...

يعطيكون ألف عافية يا رب... بس
المواطنين نفسن يلي بالمناطق
الباردة ولولو ولساتون عم يولولو
من البرد... لأنو لافي كهربا ولا
حصلوا ع الأولوية من المازوت...

بس بما إنو وزارة النفط أكدت
إنو المازوت موجود ولهلقي ما تم
التوزيع... فالمشكلة أكيد يلي أشرت
فيها التوزيع هي إنو ما في سيارات
لتوزيع المازوت لهيك تأخروا
بالتوزيع... هيك تحججو بالزمنات ع
قصة البنزين إذا بتتذكرو..

بكل الأحوال، لا حدا من هالمواطنين
يستعجل ع رزقو.. كلها كم يوم
ومنقوت بكوانين وبلمح البصر
بيمضوا هل الشهرين... فليش
المازوت ولووووو؟؟؟

وبعدين بلا مؤؤودية... حضن الوطن
بيدفي أكثر من المازوت والكهربا
وهي من دون يمين ولا حتى يسار...
وهاهنا

يقولوا «بكانون كن ببيتك وكتر من
حطبك وزيتك»..

بعض من هالسكان يلي عابشين
ع كوكب سورية بالمناطق الباردة
حولوا لالمازوت الحر من «السوق
السودا»..

بس يا أعزائي سعر اللتر بالسوق
السودا صار بين الـ 800 والـ 900..
ويا أعزائي الأغلب دراويش وع باب
الله وعندو ولاد صغار.. فمضطر يدبر
وسيلة للتدفئة شو ما كانت.. ويلي
ما عندو إمكانية كمان للمازوت...
فحولوا للتدفئة بالحطب...

ويا حبيباتي حطبات بلدنا «إن وجدت» صار سعر الطن 170000 ليرة.. وكل ليرة بتتنطح ليرة.... سوق سودا كمان..

ويلي ما تجمع معو هل الـ 170 ألف وفكر لمجرد تفكير إنو ياخذ بالكيلو... فبحب خبرو إنو الكيلو عم يتراوح سعرو بين الـ 1600 والـ 2000 ليرة... حسب نوعية الحطب وإذ كان مشكل أو.. إلخ...

أي حدا عايش برا سورية إن كان
سوري، أو من غير جنسية مفكر إذا
خلصت الحرب والتشرد وكل هدول
فانتهمت ببيكون غلطان... وعم ياخذ
معلوماتو من مصادر مو موثوقة
أبدًا.. مو هيك بيقولو عن كل شي ما
يعجبهم..

اليوم نحن السوريين يلي بعدنا
مقيمين هون بحضن الوطن عم
نعيش وضع أسوأ بكتير من
وضع الحرب والقذائف والتشرد
والزوح...
عم نعيش النهب- الجوع- الفقر-
الحرمان- الفساد.. لك حتى عم
نعيش ع الأحلام والتمني بالدفا وما

عم نطالو!
بالرغم من تصريحات وزارة النفط
عن عدم وجود أية نية لرفع الأسعار،
أو إلغاء الدعم... هل التبريرات هي
عبارة عن تهديد لشئ ثاني بدهون
يعلملوه.. وهل المرة مأكدين إنو
رفع الدعم... لأن ما فينا ننوقع إلا

الأسوأ ممنون... مجريين من قبل
وحافظين عن ظهر قلب...
طيب يا ترى هل الأسوأ لوين
ممكن يوصل سعر اللتر بالسوق
السودا اسمنو وصل للـ 900 اليوم..
حزرتكون فزرتكون؟؟!!

يعني رح تخلص الشتوية ونحن
أعدين وناظرين.. إما ع الدور لنعبي..
أو لنعبي الجيبة كرمال إذا أجا
الدور!!!

يقولوا «بكانون كن.. وع الفقير
حن..» وطبعاً ما يحن ع العود إلا
قشرو.. هالشعب المسحوق اسمو
فقير.. بس حكومتنا أدن من طين
وأدن من عجين.. لأن طلعت من
عودنا من زمان.. وصارت قشر
للحبتان والفاسدين الكبار الل عم

ينهبونا.. وفوقها حنونة عليهم وع
مصالحهم كمان..
وإذا قلنا بعد كل هاد الله يحرق هال..
برد.. بيغهمونا غلط!
فلا تفهمونا غلط الله يرضى عليكم..
وقولوها صح..
الله يحرق هالحيثان.. واللي وراهم
مين ما كان..

مناهج ممنهجة لحرف البوصلة!



من كبار السن لا يعرف شاعر الطفولة، الشاعر الراحل سليمان العيسى، وقصائده المدرجة في المناهج المدرسية، ومنها قصيدة «فلسطين داري»، أو غيره من الشعراء والأدباء، بنصوصهم وقصصهم الوطنية، أو الرموز الوطنية التي ذكرت في هذه المناهج؟ لنكون تربية الأجيال مبنية على أسس التمسك بالثوابت الوطنية، وتوجيه بوصلة العداء والصراع تجاه العدو الصهيوني، الذي اغتصب الأرض والمقدسات والتراث، وعبث بأحلام الأجيال، وحولها إلى تشرذم وقتل وهدم للمنازل، واقتلاع لأشجار الزيتون.

■ عمار سليم

الشهيد غسان كنفاني، أشعلت في قلوبنا حب الأرض والوطن وفلسطين، ورسخت فينا العداء للاحتلال الصهيوني، إلى أن حان وقت تطوير المناهج الدراسية!

فأين أصبحت هذه القضايا في أدب اليافعين في المدارس الآن؟

القصة القصيرة في الحلقة الثانية

لا تجد في كتاب الصف السابع، أو الثامن، أو التاسع، قصة قصيرة واحدة تتكلم عن الصراع العربي الصهيوني، وليس هناك ذكر لغسان كنفاني، وكل ما ورد من قصص قصيرة كان مضمونها وجدانياً واجتماعياً لا أكثر، فقد غابت القصة القصيرة بمضمونها الوطني تماماً!

فهل تخلق مطورو المناهج عن دور القصة في البناء القيمي للطلاب، الذي طالما ركزوا عليه كثيراً في المناهج الحديثة؟

الشعر والقضايا الوطنية

قصيدة واحدة يتيمة للشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش بعنوان «أيها المارون» في الصف التاسع، اكتفى بها مطورو المناهج، ليضعوا أيديهم على هذا الجانب في القضية الفلسطينية!

وكان هناك نص عن الجولان يتناول هذه القضية منذ عام 2012، ولكن المفاجأة كانت أن نص «لنا الجولان» للشاعر عبد الرحمن حيدر قد حذف أيضاً من الكتاب الجديد في الصف التاسع للعام 2019، فلم يتبقى نص

يتناول قضية الجولان، وكذلك في مرحلتي الصف السابع والثامن!

الاحتلال الفرنسي والجلاء عن سورية

يوسف العظمة، هو أحد الرموز التاريخية الوطنية، لا يمكن مسحه من ذاكرة الأجيال أيضاً، فقد تناول كتاب اللغة العربية في الصف التاسع والثامن قصيدتين عن يوسف العظمة، الأولى: لعبدان مردم بك «أرخصت روحك» في الصف الثامن، والثانية لخليل مردم بك «أدال الله جلق»، فتم لاحقاً حذف نص خليل مردم بك من الصف التاسع، واستبداله بقصيدة لخير الدين الزركلي يصف فيها الشاعر يوم ميسلون.

لا شك أن يوم ميسلون حدث هام لا يختلف عليه اثنان بأبعاده الوطنية، ولكن عدم تناول يوسف العظمة بنص خاص يعد تغيباً لرمز وطني من أهم رموز المقاومة في التاريخ الوطني الحديث، وفي مقاومة الاحتلال، وخاصة في هذه المرحلة الهامة من العمر والتعليم الأساسي.

ولا ندري إن كانت مثل هذه الخطوة حلقة من سلسلة التعديلات و«التطوير» التي ستعتمد إلى استكمال تغيب هذا الرمز من المرحلة الإعدادية كلها، كما جرى في مثيلاتها من القصص، ومن القضايا الوطنية، والاقتصار على الجانب الوجداني والإنساني فقط.

قضايا الصراع

بين المستغلين والفقراء المنهوبين

ربما كان اختيار نص للشاعر التشيلي «بابلو نيرودا» مترجماً، وقصة «المشرد»، في منهاج الصف التاسع السابق 2012، لم يكن متعمداً، لكن مما لا شك فيه أن حذفه من المناهج لاحقاً فيه تعمد!

فموضوع قصيدة «أيتها الأرض» لبابلو نيرودا وصف دقيق لما آلت إليه الأرض مع أدوات الاستغلال البشري من كوارث وتقسيم وأطماع، وتجسيد لظلم الإنسان

للأرض والإنسان معاً، وقصة «المشرد» التي تروي أحداثاً عن مهمش لم يجد عملاً، رغم مروره بمئات المعامل والدكاكين، في أيام الشتاء القارس، حتى نال منه البرد والجوع. فهذه القضايا الوطنية والاجتماعية والصراعات الطبقة حول العالم، تفتح أعين الجيل على قضايا وحقوقه المسلوقة، سواء من المحتل، أو من نظيره المستغل الناهب، وقد حُذف النصان أيضاً مع قصة «الجمال الإنساني» للكاتب الروسي ألكسي تولستوي، التي تروي قصة جندي نجا من انفجار لدبابته وتشوه وجهه، وغلب جمال روحه وبطولته على تشوه وجهه.

لقد افتقدنا هذه النصوص الرائعة في المناهج «المطورة»، التي كانت حقاً تجذب التلاميذ، وتسقي فيهم روح النضال والوعي بالحقوق. أسئلة مشروعة

أمثلة الحذف والاستبدال والتغيب لبعض القضايا أعلاه مقتصرة على مناهج اللغة العربية المعدل، والمخصص للحلقة الثانية في مرحلة التعليم الأساسي «سابع- ثامن- تاسع»، تحت اسم «تطوير المناهج»، ولنا لاحقاً وقفة أخرى مع مناهج الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي «أول- ثاني- ثالث- رابع- خامس- سادس»، وكذلك مع مرحلة التعليم الثانوي «عاشر- حادي عشر- ثاني عشر»، بما جرى عليها من تعديلات «حذفاً وتغيباً» لبعض العناوين المرتبطة بالقضايا الهامة أعلاه، بمسمى «التطوير».

لكن ذلك لا يمنع من طرح الأسئلة المشروعة التالية:

هل يمكن اعتبار هذا التغيب تطويراً للمناهج التعليمية؟

هل هذا تغيب متعمد للأجيال عن قضاياهم وصراعاتهم مع أعدائهم المحتلين والناهبين؟ أم هو تخطي ممنهج ممن لهم مصلحة بحرف بوصلة الصراع بالتدرج عن اتجاهه، وطمس معالمه المرسومة منذ بدايته؟ للحديث تتمة..

سهل الزبداني..

هموم ومعاناة دون مؤازرة

كان سهل الزبداني، ما قبل سنوات الحرب والأزمة، يعتبر المورد الأكبر والأهم لأهالي المنطقة على المستوى الاقتصادي والمعيشي، وذلك لما يحتويه من ثروة زراعية ممتدة على مساحات واسعة.

■ مراسل قاسيون

أما الآن، وبعد قطع أشجار السهل المتعمد، وعودة الأهالي إلى البلدة، فقد اضطر الفلاحون إلى استغلال مساحات أراضيهم بزرعة بعض أصناف الخضار الموسمية، لسد حاجاتهم المعيشية الأساسية، عسى أن يتمكنوا من تحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن ما حدث هو الخروج بمواسم إما خاسرة، أو بالكاد تغطي تكاليفها فقط!

الخروج من الخدمة واستنزاف المدخرات

من المعروف أن الإنتاج الزراعي لسهل الزبداني كان الممول الرئيس لمعظم المشاريع الفردية الصناعية الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، والتوسع العمراني فيها، والمشغل الرئيس لآلاف الأيدي العاملة، والورشات الصغيرة، ومعامل البلاستيك، والصيدليات الزراعية، ومشغل التعبئة والتغليف و... وكان السهل يشكل رقماً معتبراً في السوق المحلية للمنتجات الزراعية، بشقيها «النباتي والحيواني»، وكذلك مساهماً في سوق التصدير للبعض منها، لكن ذلك لم يعد كما كان، فقد خرجت الأراضي الزراعية عن الخدمة، وتوقفت العملية الإنتاجية، وكذلك توقفت الكثير من المنشآت الاقتصادية («الصناعية والحرفية») في المنطقة، كما جرى استنزاف مخزون عائداته المدخرة خلال سنوات ما قبل الحرب، حيث اكتفى بها معظم الأهالي طيلة هذه السنوات، وتحملوا من خلالها تكاليف النزوح وغلاء المعيشة، في ظل غياب أي مورد آخر، وفي ظل غياب دور الدولة على هذا المستوى.

مقارنات مؤلمة

تستمر المقارنات لدى الأهالي بين الأمس واليوم، على مستوى إنتاجهم ومعيشتهم، وما آل إليه حالهم من تركز على كافة المستويات بالنكتة، والأكثر إيلاً بالنسبة لهؤلاء، أن بعض الحديث الرسمي يتحدث عن الاستثمارات السياحية في السهل والترويج لها ودعمها، دوناً عن غيرها من الاستثمارات، وخاصة الزراعية، مع العلم أنها، وبرغم أهميتها، لا تشكل إلا حيزاً محدوداً من أهمية السهل ودوره الاقتصادي الاجتماعي، وعائداتها الاستثمارية لا تنعكس على الأهالي ومعيشتهم فيه، بل تذهب لجيوب المستثمرين المحظيين فقط.

فعلى سبيل المثال: «أبو فراس» صاحب مزرعة مساحتها 50 دونماً، كانت تحوي قبل الحرب 3000 شجرة مثمرة بمختلف الأنواع، وتتراوح أعمارها من 40-50 عاماً، وقد كان يجني من الدونم الواحد 100 ألف ليرة تقريباً كربح صافٍ في نهاية الموسم،

وكرقم وسطي على عدة سنوات، أي: بحدود 5 ملايين للمزرعة كاملة في الموسم الواحد، كانت كفيلاً بتغطية تكاليف معيشته مع أفراد أسرته وأسر أبنائه، بالإضافة إلى إمكانية ادخار الفائض أو تشغيله واستثماره.

أما اليوم، وبعد فقدانه لأشجاره المثمرة، فقد اتجه مضطراً إلى زراعة الخضراوات الموسمية ذات الأرباح القليلة، والتكاليف العالية «أدوية زراعية - محروقات»، فهو يضطر لصرف 150 ألف ليرة للدونم الواحد تقريباً، أي: بحدود 7,5 ملايين ليرة لـ 50 دونماً، وأيضاً التكلفة نفسها للسماد والمستلزمات الأخرى.

والجدير بالذكر، أن أنواع الدواء والمبيدات الحشرية المتوافرة، برغم ارتفاع أسعارها والتحكم بها من قبل البعض، فهي ذات فعالية ضعيفة، وفي بعض الأحيان غير مجدية، ما يعني: أن التكلفة النهائية لن تتناسب مع السعر المتوقع أن يجنيه من كل كغ من إنتاجه بالنتيجة!

تكلفة المحروقات المرتفعة

بحسب «أبي فراس» فإن التكلفة الكبرى هي تكلفة المحروقات من أجل استخدام محركات الوقود لعملية الري، فالدونم الواحد يحتاج إلى 450 لتراً من مادة المازوت في الموسم الواحد، وكان دور الجمعية الفلاحية يتمثل بتقديم المازوت بالسعر المدعوم، فقد قدمت الموسم الماضي المازوت للفلاحين على 5 دفعات، في كل دفعة 40 لتراً للدونم فقط،



الخضراوات على مستوى الإنتاج الذي يحقق ربيعية مناسبة، لذلك فقد درج تاريخياً اعتماد بعض أصناف الأشجار المثمرة التي امتاز بها السهل على مستوى الإنتاج، وخاصة بعض أصناف الفواكه «كرز- تفاح- مشمش- دراق- لوز- جوز».

سنوات من الانتظار والتعب والأمل

الكثيرون من أصحاب الأراضي في السهل، بدأوا بإعادة تشجير أراضيهم بالأشجار المثمرة التي يتميز بها السهل مجدداً، عسى يعود السهل لسابق عهده، وعسى يعودون لسابق عهدهم على مستوى الاكتفاء المعيشي بالحد الأدنى، لكن ذلك مرتبط بإمكانات كل منهم، فدور الحكومة «وزارة الزراعة - الجمعية الفلاحية» على هذا المستوى خجول جداً، ويكاد لا يذكر، برغم كل التضخيم والترويج الإعلامي عن ذلك، المتركز أساساً على السياحة فقط، وفي ظل التكاليف المرتفعة لتحقيق هذه الغاية، فإن الأمر سيطول انتظاره، خاصة إذا علمنا أن الغراس الجديدة تحتاج كحد أدنى لـ 15 عاماً لتدخل طور الإنتاج، وأنها تحتاج خلال هذه الفترة الطويلة إلى تكاليف كبيرة وجهود متواصل ومضن، وخاصة في البداية.

ونختم بما قاله أحد الفلاحين: «بدون منية حدا، عم نعمل اللي علينا ونزرع أرضنا بالشجر من أول وجديد، يمكن ما نلحق نشوف مواسمها، بس الأكيد ح تبقى لولدنا وأحفادنا وللبلد، هيك سنة الكون».

أي: 200 لتر للدونم في الموسم، ما يعني: أن الفلاح مضطر لشراء 250 لتراً بالسعر الحر. والجدير بالذكر، بحسب بعض الفلاحين، أن جزءاً من مخصصاتهم، أو مخصصات المنطقة، من مادة المازوت تذهب للمنشآت والمصايف والمطاعم، وبعض أصحاب النفوذ في المنطقة!

خسارات

عند سؤالنا عن كيف يخسر موسم ما؟ أجابنا «أبو فراس» أن أحد الأمثلة موسم البطاطا، حيث يصل سعر الكغ الواحد من البذار إلى 800 ل.س، ومن المفروض أن ينتج الكيلو الواحد من البذار 7 كيلو بطاطا، وإذا طبقنا عليه التكاليف السابقة، وبسبب تراجع الدعم والاهتمام الرسمي، وشح الموارد والرعاية، وصعوبة القدرة على توفير الماء، والعناية الصحية من الآفات المختلفة، لا ينتج سوى 2 أو 3 كيلو، والذي يباع بحدود 300 ل.س، وهذا يعني: أنه إما أن يخسر 200 ل.س، أو ربح 100 ل.س في أفضل الأحوال. الأمر الذي علق عليه صاحب المزرعة «عم نط 9 ما عم نحصل الـ 10، إذا أنا وولادي منشغل باليومية برا أربحلي».

وكما نوه فلاح آخر، أنه اضطر لبيع 3 دونمات من أرضه لتمويل إنتاج 3 دونمات أخرى، ولتغطية تكاليفها.

مع الأخذ بعين الاعتبار مناخ السهل الخاص، وخاصة من حيث درجات الحرارة، الذي يناسب أنواعاً محدودة بالنسبة لأصناف

تستمر المقارنات لدى الأهالي وما آل إليه حالهم من تركز على كافة المستويات بالنكتة، والأكثر إيلاً بالنسبة لهؤلاء، أن بعض الحديث الرسمي يتحدث عن الاستثمارات السياحية في السهل والترويج لها ودعمها، دوناً عن غيرها من الاستثمارات، وخاصة الزراعية، مع العلم أنها، وبرغم أهميتها، لا تشكل إلا حيزاً محدوداً من أهمية السهل ودوره الاقتصادي الاجتماعي، وعائداتها الاستثمارية لا تنعكس على الأهالي ومعيشتهم فيه، بل تذهب لجيوب المستثمرين المحظيين فقط.

عاما من التدهور الاقتصادي السوري



■ عشتار محمود

نستعرض بعضاً من أبرز تجليات الأزمة، والسياسات المرافقة لها، والتي يمكن وصفها بصفة «القناصة» حيث متابعة مفاصل السياسات خلال العامين، يبين أنها تسعى إلى تكييف الأزمات باتجاه أساسي: استمرارية قدرة شريحة ضيقة على اقتناص الفرص، فقط لا غير!

الليرة والأسعار التعبير المكثف

إن قيمة العملة الوطنية، هي واحدة من أهم المؤشرات على مستوى البنية الاقتصادية ككل، وتدهور قيمتها السريع خلال العامين الماضيين قياساً بالدولار والذهب، وقياساً بتكاليف سلة المعيشة، هو أوضح مثال على مستوى الركود العميق وتدهور البنية الإنتاجية المحلية، وارتفاع الطلب على العملة الأجنبية، ووسائل نجا الأثرياء، سواء من يحولون ليراتهم إلى دولار أو ذهب أو عقارات، أو من يطلبون كل ما سبق بغرض المضاربة.

أسعار الذهب تعكس الكثير، فبين شهري 11-2018 و 11-2020 تضاعف سعر غرام الذهب من عيار 21: 9 مركات. ونسبة 918%، بينما تضاعف بين شهري 11-2012 و 11-2018: 4 مركات

تعيش سورية أزمتها السياسية لعامها العاشر على التوالي، وقد كانت الأزمة الاقتصادية رديفاً دائماً للتداعي السياسي، بل كانت أساساً ومقدمات لها... ولكن ما كان يجري حتى عام 2018 هو مرحلة في الأزمة الاقتصادية، وما جرى ويجري خلال عامي 2019-2020 هو مرحلة أخرى، أصبح فيها التدهور الاقتصادي المتسارع أساساً لاهتزاز البنية، ووصول الأزمات الاجتماعية إلى كوارث إنسانية.

من قيمة صفقة الاستيراد، الأمر الذي يتطلب تجميد مبالغ هامة، ويتطلب سيولة عالية». وتمويل المستوردات الأساسية بالقطع الأجنبي، يعني: إعطاء المستورد إجازة استيراد لمادة أساسية «تحديداً الغذائية والأدوية والطاقة»، ومن ثم تعويضه بالقطع الأجنبي من المصرف المركزي، وبالسعر المركزي، بذريعة أن تسعر السلع الأساسية بسعر دولار مخفض عن سعر السوق. وبنتيجة هذه السياسة، فإن مواد، مثل: السكر والرز والشاي والقهوة والذرة الصفراء وكسبة الصويا وحليب الأطفال وغيرها... كانت تباع بسعر احتكاري، ومسرّع على دولار السوق السوداء، ويحصل مستوردوها لاحقاً على دولار رخيص من المركزي.

وسنذكر مثالاً واحداً من مادة السكر بتاريخ 1-2020 حيث كان سعر الكغ في السوق 650 ليرة، بينما تكلفته العالمية كانت: 320 ليرة، مع نسبة ربح وتكاليف نقل وعلى سعر دولار السوق في حينها «1000 ليرة»، أما تكلفته على سعر دولار الرسمي 440 ليرة مقابل الدولار، في ذلك الحين فلم تكن تتعدى: 150 ليرة للكغ!

والأمر ذاته في مواد غذائية أخرى، لقد كانت هذه السياسة واحدة من حوافز المضاربة على أسعار الغذاء... حيث تركّزت تجارة السلع الغذائية المستوردة في أيدي قليلة، ونتج عنها ارتباط عميق للغذاء بالدولار، وارتفعت أسعار سلة الغذاء الأساسية في دمشق 3 أضعاف خلال العامين الماضيين. وقد قدرّت قاسيون أرباح عملية تمويل المستوردات الأساسية خلال سنة، بما يقارب: 360 مليار ليرة مقدّمة لأكثر المستوردين.

تصاعد في 2020، ثم أتت أزمة لبنان الاقتصادية، وأثرها على تأمين الدولار لغايات الاستيراد «حيث إنّ المصارف اللبنانية كانت واحدة من بوابات الاعتماد الأساسية التي يستورد التجار السوريون من خلالها، ليتم النقل لاحقاً لسورية»، ليأتي بعدها وخلالها، تشديد العقوبات مجدداً وقانون قيصر.

إن تصاعد الأزمة الاقتصادية في سورية خلال العامين الماضيين، هو نتيجة للوضع السياسي الإقليمي والدولي بالدرجة الأولى، وتحول الضغط الاقتصادي إلى أداة سياسية أمريكية تصعيدية في المنطقة بالدرجة الأولى... ولكن مستوى هذا التصعيد ونتائجه الكارثية هو نتاج للبنية الاقتصادية والسياسية المحلية، وطريقة تجاوزها مع التصعيد الغربي وطبيعة أولوياتها.

مفاصل من السياسات تمويل المستوردات

لقد دفع توقف الائتماني الإيراني وتشديد العقوبات إلى تطبيق سياسة واحدة، لم يتم الحياذ عنها حتى اليوم، حيث ازداد وزن قوى السوق الكبرى المتنفذة، بعد أن أصبحت المدخل الأساس لتأمين الأساسيات، وزادت من ابتزازها برفع تكاليف المواد الأساسية المستوردة لحدود غير مسبقة. أما السياسات فقد ركّزت في عام 2019 على إدارة التجارة الخارجية وتحديد الاستيراد...

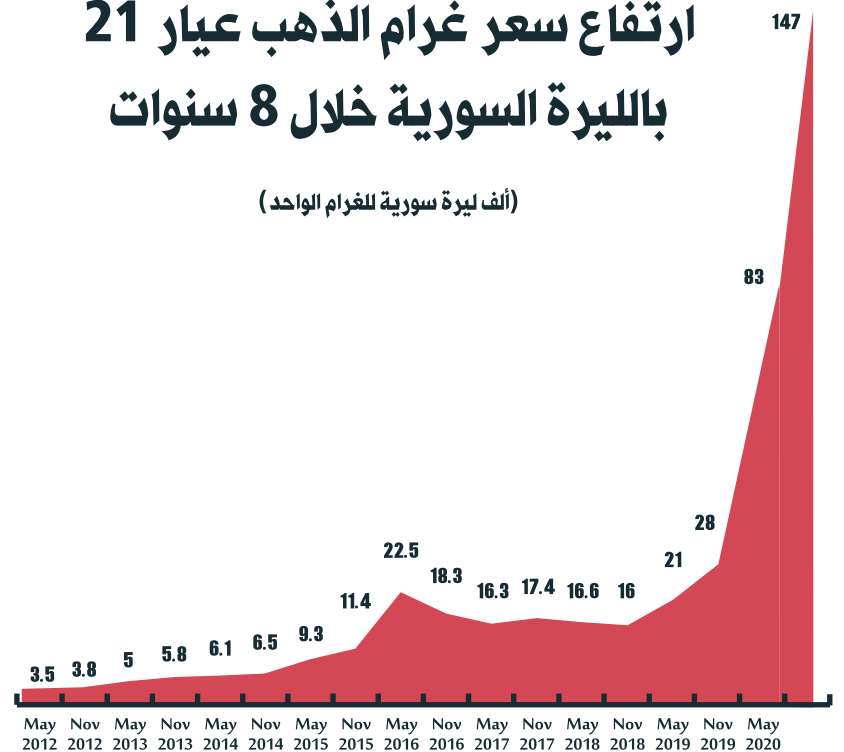
استمرت في 2019 عملية تمويل المستوردات بالقطع الأجنبي، وتركزت في بضعة مواد أساسية يتاجر بها متنفذون كبار، كما تمّ وضع إجراءات مؤقتة أدت إلى تقليل عدد المستوردين وحصر عمليات الاستيراد بكبار السوق: «مثل: فرض مؤونة 40%

من حدود 4000 ليرة للغرام، وصولاً إلى 16 ألف!

ارتفاع سعر غرام الذهب عيار 21 بالليرة السورية خلال 8 سنوات

(ألف ليرة سورية للغرام الواحد)

ارتفعت أسعار الذهب خلال العامين الماضيين 9 أضعاف بينما ارتفعت خلال الأعوام الستة الأولى من الأزمة 4 أضعاف!



الظواهر المباشرة المرتبطة بالأزمة

منذ نهايات عام 2018 تتالت الظواهر والأحداث التي بها يمكن ربط الأزمة والتدهور في قيمة الليرة: العقوبات الأمريكية على نقل النفط إلى سورية، وتوقف الائتماني الإيراني، واتساع نشاط المضاربة مع توسع الفارق بين

السعر الرسمي وسعر السوق للدولار، واتساع نشاط التجارة السوداء إلى حد بعيد في 2019: «مثل: رصد مصادرة 100 مليون حبة كبتاغون خلال عام واحد مصدرها سورية»، بدأ أيضاً في وقت لاحق من عام 2019 ظهور الخلاف والتباينات بين النخب المالية الكبرى في سورية، الأمر الذي

السريع... و«السياسات القناصة»



القضائية. ولكن بينما يلف الغموض هذه الملفات، فإن النتائج الواضحة، هي أن مصادرات فعلية، ومحاسبات جديّة لم تتم، أو على الأقل لم تتحول هذه الأموال أو المخالفات المترتبة على التجاوزات إلى أموال ترفد الخزينة العامة، وتتحوّل إلى دعم للإنتاج، أو لتأمين الطاقة بمستويات أعلى، أو حتى تخفيض أسعار بعض الغذائية، بل على العكس استمرت الحكومة بسياسات «لم الموارد» من رفع أسعار موادها الأساسية وتقليص كتلة الدعم.

في لبنان مثلاً بنسبة 46% في البنزين أوتان 95، ونسبة 52% في مازوت الصناعات والنقل التجاري والبضاعي. العنوان الثالث في سياسات عام 2020 هو «محاربة الفساد»، حيث تم فتح ملفات بينت أن أهم وأكبر وجوه المال في سورية يمكن إثبات إدانتها بتجاوزات سمحت بإصدار قرارات حجز احتياطي على العديد من أموال هؤلاء، وصولاً إلى ملف سيريتل والتجاوزات التي قاربت 140 مليار ليرة، ووضعها تحت الحراسة



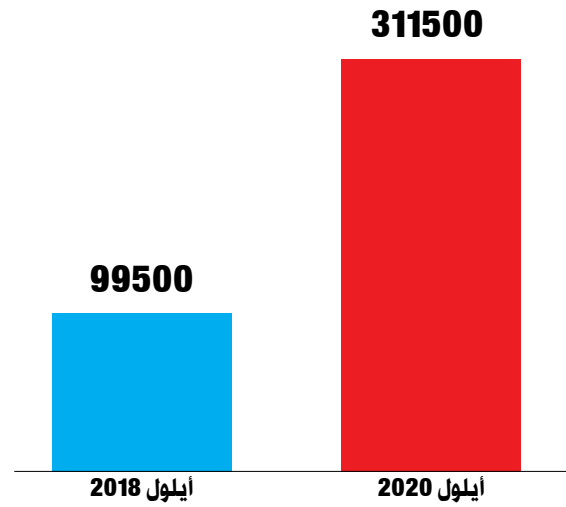
في الخلاصة...

السياسات بالمحصلة خلال العامين الماضيين، قادت التدهور الاقتصادي نحو مزيد من الكارثية، وارتفع عدد الجوعى في سورية إلى 9 مليون في مطلع عام 2020، ويثبت اليوم الفشل في تأمين الطاقة: الكهرباء، والتدفئة، ووقود النقل. ويتم تقليص دعم الغذاء، وأهمه: الخبز عبر تقليل كمياته إلى حد بعيد، وطوابير تأمين لقمة الخبز حتى بعد رفع سعره. وتبين أيضاً: أن يد القرار لا تستطيع أن تطل الفساد جدياً، أو لا تريد أن تحول موارده إلى عملية إنقاذية، رغم أنها أثبتت وأدانت مخالفاته!

إن سياسات كهذه تترك الأمور للمجهول... حتى لو كانت الفوضى هي النتيجة، وبعد أن اعتمدت دعم الاستيراد كأداة أساسية طوال الأزمة، فإنها عملياً تعلن اليوم أن جهاز الدولة «لا يستطيع» ويجب إدارته بطرق أخرى في إجراءات تمهّد لمزيد من الخصخصة... التي خبرنا استثماراتها خلال الأزمة في قطاع الاتصالات مثلاً، الذي تم تغيير عقده في 2015 ليصبح ترخيصاً ولا يعود للدولة، ويثبت تجاوزات هامة، وفي مجالات أخرى، مثل: الفوسفات والأسمدة بشركات تطي 70% للمستثمر، الذي يفشل في الإنتاج والتصدير حتى اليوم!

كل ما تبقى من قطاعات مهددة، إمّا بمزيد من رفع الدعم: الغاز والمازوت والكهرباء وحتى الخبز مجدداً، وجميع ممتلكات الدولة، التي يمكن أن تدّر ربحاً قد تكون أيضاً عرضة للشراكة والاستثمار. حتى الآن هذا هو الاتجاه الواضح، وهو اتجاه لا ينقذ أحداً سوى الأموال المكسدة، التي تبحث عن استثمارات مربحة فيما تبقى من مجالات حيوية في البلاد، وهو اتجاه لا يمكن أن يحل أبسط مشكلة، بل يفاقم الكوارث الاقتصادية الاجتماعية والملفات الإنسانية الكبرى في الظرف السوري: الجوع، الصحة، النزوح واللجوء، البطالة، وتوقف واسع للإنتاج...

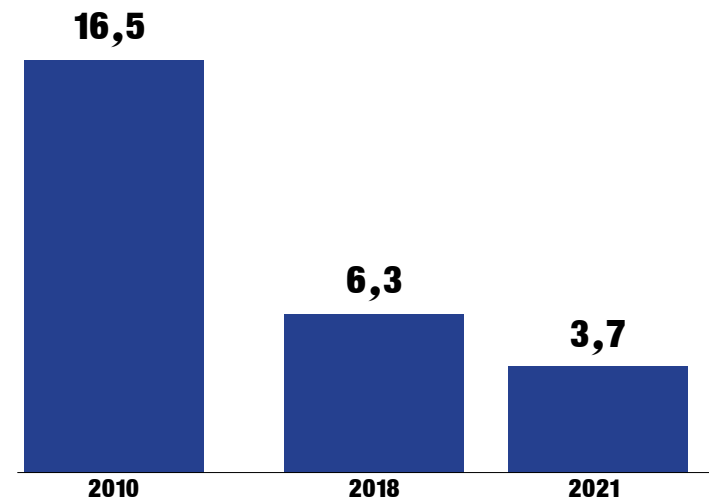
تكاليف سلة الغذاء الأساسية في دمشق ل.س



سعر السوق تجاوز 2800 ليرة، وأصبح دخول الحوالات عبر المنافذ الرسمية التي توصل القطع الأجنبي للمصرف المركزي شبه معدوم، وتمت خسارة كتلة تقارب 3 مليارات دولار من الحوالات، وفق آخر أرقام رسمية لعام 2018.

وبالمقابل، فإن العنوان الأساس للسياسات، هو إعلان تراجع قدرات المالية العامة، وسيل من السياسات التقشفية في الأساسيات، مثل: الخبز، والوقود، والمواد الغذائية المدعومة، مثل: السكر والرز، والأهم، تراجع في جملة الإنفاق العام المعبر عنه في الموازنة العامة للدولة من 6,7 مليارات دولار في 2018 إلى 73 مليارات دولار في 2021 وتراجع بمقدار 40% خلال عامين، مقابل تراجع في القيم الفعلية للموازنة العامة بنسبة 60% ولكن خلال 8 سنوات! هذا عدا عن أن القدرة الإنفاقية الفعلية لموازنة 2021 معرضة لمزيد من التراجع مع استمرار ارتفاع سعر صرف الدولار وتراجع قيمة الليرة.

قيمة الموازنة العامة مليار \$



المواد المستوردة، ومن ضمنها: جزء هام من المحروقات، التي أصبحت تسعر على سعر يفوق 2200 ليرة للدولار، ومع معدل أعلى من السعر

لقد أدت هذه السياسات التي تركّز على الاستيراد إلى تراجع كبير في البنية الإنتاجية في عام 2019، ولم يتم أي إجراء جذّي يسمح بتوسع القاعدة الإنتاجية وتحديد الصناعات، التي يقدر البعض أنها تعمل اليوم بـ 10-20% من طاقتها في قطاع الألبسة مثلاً.

2020 ترك الأمور للمجهول!

أما عام 2020 تعرضت الليرة لانهيئات سريعة في أشهره الثلاثة الأولى، وحلقت فيه أسعار الأغذية تحديداً بنسبة استثنائية، وتدهورت بنى إنتاج غذائي، مثل: الدواجن بنسبة قاربت تراجع 75% على سبيل المثال لا الحصر... فإن السياسات اكتفت بإدارة التراجع بسياسة تقشفية استثنائية، منها: التضيق الشكلي على التداول بالدولار في السوق السوداء، مقابل سياسات تضمن تحول الدولار المتدفق إلى البلاد عبر الحوالات تحديداً إلى السوق السوداء. فمثلاً: أصبح سعر الصرف الرسمي 1250 ليرة، بينما

تعرضت الليرة
لانهيئات سريعة
في الأشهر
الثلاثة الأولى
وحلقت فيه
أسعار الأغذية
تحديداً بنسبة
استثنائية
وتدهورت بنى
إنتاج غذائي مثل
الدواجن

كما توقفت سياسات تمويل المستوردات مع تراجع في قدرة الدولة على تمويل المستوردين بالقطع الأجنبي، وتم تحرير أسعار جملة

الأمبيرات في حلب لم تعد ظاهرة بل واقعاً مؤلماً!



لم يطل أمد تفاؤل أهالي حلب، بعد الوعود الحكومية المستمرة بالعمل على تحسين الوضع الكهربائي، وإيصالها للأحياء الشرقية، بإيجاد حل لسوق الاستثمار بالأمبيرات، التي تسعر بما يستنزف جيب المواطن إلى ما فوق طاقته في واقع الحال.

■ مراسل قاسيون

بعد أن قوننت وشرعت التجارة والاستثمار بالأمبيرات خلال السنوات الماضية، ها هي ترفع سعر الأمبير على المواطن مجدداً، لتثبت أنها مغمضة العينين والعقل عن معاناة وهموم المواطنين، ليصبح الاستثمار والاستغلال في الأمبيرات كأنه الحل الوحيد المفروض الذي لا مفر منه بالنسبة للمواطنين في هذه المحافظة!

دعم مستمر لظاهرة الأمبيرات

بتاريخ 22 شباط الماضي، كان قد صرح وزير الكهرباء، إثر زيارة الحكومة العتيدة إلى حلب وقتها، أنه سيتم إلغاء ظاهرة الأمبيرات فور إعادة تشغيل المحطة الحرارية، ليتم بعد شهر من ذلك التصريح فقط، صدور قرار المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حلب، برفع سعر الأمبير لـ 25 ليرة سورية لكل ساعة تشغيل فعلية، وليعود ويصدر القرار رقم 370 بتاريخ 2020/11/3 الذي حدد بموجبه سعر ساعة التشغيل لمولدات الأمبير بـ 45 ليرة سورية لكل ساعة تشغيل فعلي، مما يفسح مجال رفع سعر الساعة التشغيلية لدى تجار الأمبير إلى ما لا نهاية.

لم يكن قرار المحافظة الأخير برفع سعر ساعة الأمبير هو الخطوة الأولى لفتح مجال نهب أوسع لمستثمري مولدات الأمبيرات، فقد سبقته قرارات حكومية برفع الدعم عن المازوت من خلال رفع أسعاره، مع عدم إغفال ما يقوله المواطنون بهذا الصدد: «هنا كانوا يأخذوا مازوت مدعوم، لكن المواطن يدفع لقاء الأمبير بسعر المازوت مرفوع الدعم».

فقد أجمع المواطنون على أن القرار ما هو إلا دعم جديد لتجار الأمبير، قائلين: «عندما كانت التسعيرة الرسمية أقل من ذلك كان أصحاب المولدات غير مكثرئين، ويتقاضون أجوراً مرتفعة، واليوم بعد زيادة سعر الأمبير بقرار رسمي، فمن المؤكد أن الأسعار ستتضاعف، وبلا حسيب أو رقيب».

أما عن إصلاح وتشغيل المحطة الحرارية، فلا جديد يذكر سوى استمرار الوعود الخلبية حتى الآن، ما يعني استمرار المعاناة والاستغلال من طرف، ومن طرف آخر استمرار الدعم لظاهرة الاستثمار والاستغلال في الأمبيرات!

دعم رسمي لسوق الأمبيرات الحر

ها هو «الحد النهائي» لتجاوزات أصحاب الأمبيرات، يرتفع رويداً رويداً بدعم رسمي واضح.

فكل قرار حكومي يهدف لـ «الحد النهائي» لتجاوزات تجار الأمبيرات، يتبعه قرار جديد آخر يدعم طمع التجار وجشعهم. فقرارات المكتب التنفيذي لم تكن إلا ترخيصاً لتمكين التجار من مضاعفة أسعارهم، التي كانت وما زالت بلا رقابة تضبط تجاوزاتها، والتفاوت في الأسعار بين أصحابها في المنطقة الواحدة.

ففي حي السريان، تفاوت سعر الأمبير بين 1500 والـ 2500 من الساعة 5 إلى الساعة

القطاع الذين قاموا بمتابعتهم، ليتم اتخاذ الإجراء المسلكي بحق العاملين أيضاً في حال ورود أية شكوى مستقبلاً تتضمن ارتكاب مخالفة للتسعيرة، رغم مراقبتهم ومتابعتهم، وذلك عند التأكد من صحة الشكوى، ما يقيد تفاعسهم وتقصيرهم عن القيام بالأعمال المكلفين بها لضبط التعديلات، سواء بالسعر أم فترة التشغيل أو جودة الخدمة المقدمة. لكن تبقى هذه التعليمات «حبراً على ورق» على أرض الواقع، فلا التزام ولا تقيد ولا رقابة، والتكلفة الشهرية التي يتكبدها المواطن لقاء الاستغلال بالأمبيرات تتراوح بين 12-15 ألف ليرة تقريباً.

هل من الممكن

إسدال الستار على الأمبيرات؟!

لعل الأجدى من كل ذلك، هو وضع حد للفساد المعرقل لعملية إصلاح المحطة الحرارية، فالسنوات تمر وتمضي دون إنجاز يذكر على هذا المستوى، ورغم كل الوعود، ورغم ما يخصص من اعتمادات لهذه الغاية، أما كيف ولماذا وإلى متى، فهذا بعهدة الحكومة وجهاتها المسؤولة عن هذا الملف؟!

فإسدال الستار على أكثر الملفات حساسية، والتي سبق أن شغلت الشارع الحلبي، وشكلت هاجساً له على مدار سنوات وحتى الآن، بسبب تحكم وابتزاز أصحاب مولدات الأمبير لهم، من دون التفاتهم إلى أية إجراءات عقابية صارمة، لا يمكن أن يتم دون إعادة عمل المحطة الحرارية، ودون السعي الجدي إلى إلغاء الاستثمار والاستغلال بالأمبيرات على حساب حاجات المواطنين ومن حيوبهم وعلى حساب معيشتهم.

فهل سيتم إسدال الستار على ظاهرة الأمبيرات، التي تحولت إلى واقع مؤلم ومستمر، أم إن عوامل الفساد والاستغلال ستبقى هي المتسيدة للمشهد، على حساب المواطنين في المحافظة؟!

الشرقي، تخبرنا: بأن سعر الأمبير في الحي 3700 ليرة، والتشغيل 8 ساعات، عجبك عجبك وما عجبك خلي بلي عبيسر الأمبير 45 ل.س يجبك كهرباء!.

وهو حال سكان حي صلاح الدين، حيث إن تشغيل 6 ساعات سعرها 3500 ل.س.

يقول «أبو خالد»: نحن سكان الأحياء المحررة المنسية، بعد انتظار للكهرباء لأكثر من ثلاث سنوات، ووعود السيد وزير الكهرباء بإيصال الكهرباء لهذه الأحياء، قررتم سعر ساعة التشغيل بـ 45 ليرة، هل يعني ذلك أن وزارة الكهرباء عاجزة عن إيصالها؟! أما بالنسبة للأمبيرات والقرار الجديد نأمل من المحافظة أن تلزم كل صاحب مولدة بالسعر المحدد، وتحديد ساعات العمل، ويجب عليها تأمين مادة المازوت لهؤلاء لسحب ذرائعهم الواهية بسلب المواطن.

تعليمات على ورق

ما زالت مطالبات الأهالي مستمرة بوضع حد لأصحاب المولدات والزاهم بالتقيد بمضمون القرارات التي تصدر حول التسعيرة وتشديد العقوبة في حال المخالفات.

فحسب التعليمات، يجب على «التجارة الداخلية وحماية المستهلك»، بموجب كتاب المحافظة، توجيه دورياتها إلى مولدات الأمبير في جميع أحياء المدينة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وفق أحكام القانون 14 لعام 2015 بحق أصحاب مولدات الأمبير المخالفين للأسعار الواردة بقرار المكتب التنفيذي، وإعلام مجلس مدينة حلب بمضمون المخالفة، ليتم إلغاء ترخيص الإشغال الممنوح لهم، وتكليف من يلزم لمراقبتهم ومتابعتهم أسبوعياً لجهة الأسعار، وذلك عند تسديد المشتريين لمبلغ الاشتراك، مع موافاة المحافظة بأسماء العاملين والمراقبين الذين جرى تكليفهم بالمتابعة والمراقبة، وأسماء أصحاب المولدات في

الأجدى هو وضع حد للفساد المعرقل لعملية إصلاح المحطة الحرارية
فالسنوات تمر دون إنجاز على هذا المستوى أما كيف ولماذا وإلى متى فهذا بعهدة الحكومة

12 ليراً، أما في حيي الميدان والأشرفية فالأمر مختلف، حيث إن السعر في كلا الحيين يتفاوت بين الـ 3000 والـ 3500، كما تفاوت الزمن، حيث إن ساعات تشغيلها في حي الميدان من الساعة 9 صباحاً إلى 1 بعد منتصف الليل، بينما في حي الأشرفية فهي بين الساعة 12 والـ 1 ظهراً وحتى الـ 12 ليلاً. أما في حي الشيخ مقصود، فقد ارتفع سعر الأمبير فيه مؤخراً من الـ 1300 ليصل إلى 2700، بالذريعة ذاتها: عدم توفر المازوت، واضطرار أصحاب الأمبيرات لشراءه من السوق الحر، مقابل 7 ساعات تشغيل فقط. أما حي الجميلية، فكان له حساب آخر، بوصفه مركز المدينة وحيّاً تجارياً حيوياً، فكانت ساعات التشغيل من الساعة 9 والنصف، وحتى الساعة 1 مقابل 4000 أسبوعياً.

الأحياء الشرقية

تبقى معاناة أهالي الأحياء الشرقية، حول ممارسات أصحاب المولدات بحق القاطنين ضمن الأحياء المحررة في مدينة حلب، وحول تقاضي أسعار زائدة على سعر الأمبير، وعدم الالتزام بساعات التشغيل، أشد وطأة نتيجة عدم وصول الكهرباء حتى الآن للعديد منها. يقول «أبو أحمد»: نحن سكان حي الصاخور منذ أسبوع كانت 5 ساعات بـ 1600 ليرة، واليوم 7 ساعات تشغيل بـ 2500 ليرة، وتبقى مقولة «واللي ما عجبو ييشيل قاطعو الله معو هاد اللي عندي» مع العلم أنه لا يوجد عندنا بديل، لا كهرباء نظامية، ولا منافس آخر، لأنه لا يسمح لشخص آخر بتنزيل مولدة أخرى، ومع العلم أن المولدة أعطالها كثيرة، ولا تعويض عن ساعات التعطّل!

محمود، بائع البلبلة في منطقة القاطرجي، يقول عن مستثمر الأمبير: يقوم بتشغيلها من الساعة 10 وحتى الـ ليلاً، مع استراحة ساعتين للمولدة، سعر الأمبير 3500 ليرة. أم فراس، وهي من سكان حي الانصاري

مواصلات القنيطرة.. أزمة قديمة بلا حلول



يعاني أهالي محافظة القنيطرة من أزمة المواصلات منذ سنوات عديدة، بالرغم من الوعود الرسمية التي تم تقديمها بحل تلك المشكلة، التي أصبحت هاجساً وكابوساً يومياً لسكان هذه المحافظة في الوصول إلى أعمالهم وجامعاتهم، حيث عليك الانتظار طويلاً، أو الاستيقاظ قبل ساعات، حتى تأتيك فرصة الوصول لجامعتك أو مقر عملك في الصباح بدون تأخير.

■ مراسل قاسيون

يتعلق بمخصصاتها من المحروقات التي من المفترض أن يتم استثمارها لمصلحة خدمة المواطنين!

عدا عن تسرب بعض السرافيس من الخط، والتعاقد مع الشركات والمدارس لتوصيل الطلاب والموظفين في ذروة أزمة الازدحام الصباحي والمساءلي للمواصلات.

تسعيرة جديدة ومعاناة وععب

أصدر المكتب التنفيذي لمحافظة القنيطرة بتاريخ 2020/11/2 التسعيرة الجديدة لوسائل النقل العامة لخط «خان أرنبه- سومرية» حيث بلغت التسعيرة سرافيس سعة (14) راكب» 450 ليرة سورية، بينما باصات سعة (24) راكب فما فوق» بلغت 350 ليرة سورية، وحسب الأهالي فإن الأجرة ارتفعت «أوتوماتيكياً» إلى 500 ل.س بحجة عدم توفر «فراطة».

في حين كانت التسعيرة السابقة الرسمية 225 ل.س، بينما الأجرة الفعلية كانت مضاعفة وبدون أية رقابة، ويتساءل الأهالي: هل من المعقول الآن أن يرفع سائقو السرافيس الأجرة للضعف كسابقتها، أم أن الزيادة الرسمية كافية لأصحاب تلك السرافيس؟ فالزرائع المسوقة على ألسنة أصحاب السرافيس العاملة على خطوط النقل في المحافظة، بما يتعلق بأسعار زيت السيارات وأجور الصيانة وأسعار قطع الغيار، وتقليص مخصصات الوقود «للمدعوم» لتلك السرافيس، واعتمادهم على تعبئة الوقود الحر، وأسعار المازوت في السوق السوداء، وغيرها من التكاليف والنفقات الأخرى، ما زالت على حالها، وهي سبب لتبرير المبلغ المضاف على التسعيرة النظامية، رغم أنها

تعد محافظة القنيطرة من أقرب المحافظات للعاصمة دمشق، حيث يبعد كراج بلدة خان أرنبه عن دمشق بحدود الـ 60 كم، ويتداخل ريفها مع الريف الدمشقي بشكل كبير، ويرتبط أهالي المحافظة بالعاصمة بحكم أعمالهم وجامعاتهم والمؤسسات الحكومية، لذلك فإن المواصلات من وإلى دمشق تعتبر قضية حيائية للغالبية من أهالي المحافظة.

أين تذهب السرافيس؟

تنطلق السرافيس، إن وجدت، من كراج خان أرنبه حتى كراج السومرية، لكن بالكاد ترى، وعن طريق الصدفة سرافيس «دمشق- القنيطرة» أو ميكروباص على خط «برامكة- مدينة البعث» ناهيك عن المواصلات المدعومة في بعض بلدات وقرى الجولان، التي تربطهم مع مركز مدينة القنيطرة! فما هو سبب النقص الكبير في وسائل النقل؟

الشكوى من نقص وسائل النقل قديمة مستجدة في المحافظة على الرغم من أن عدد وسائل النقل المرخصة فيها يعتبر مقبولاً، فقد ورد عبر صحيفة الوطن بتاريخ 2020/8/8 بهذا الشأن ما يلي: «على أرض الواقع هناك 70 سرافيساً يعمل على خط دمشق القنيطرة، ولكن أرقام مديرية النقل تقول: إن عدد السرافيس المسجلة على خط دمشق القنيطرة 350».

والسؤال على ألسنة الأهالي بهذا السياق يصبح مشروعاً، ليس بما يخص اختفاء أعداد هامة من وسائل النقل هذه من الخدمة على الخطوط المخصصة لها، بل بما

بالكثير من التعهدات خلال السنوات الماضية بما يتعلق بالمواصلات وغيرها من القضايا الخدمية الأخرى، بدون أي انفراج أو تحسن ملموس فيها، يطالبون ببعض الإجراءات المحدودة، والممكنة إن توفرت النية، والمتمثلة بما يلي:

زيادة الرقابة على باصات وسرافيس خط «القنيطرة- دمشق».

التأكد من أن مخصصات الوقود يتم صرفها بالعمل على الخط النظامي، ولا يتم بيعها، أو التصرف بها بطرق أخرى.

تسيير وزيادة عدد من باصات النقل الداخلي ذهاباً وإياباً، وخاصة خلال ساعات الذروة صباحاً ومساءً، مراعاة لأوقات الأهالي والسكان.

تسيير وإضافة خطوط جديدة بين المدينة ومختلف قرى المحافظة، التي تنعدم فيها المواصلات، وتفتقر للعديد من الخدمات أيضاً.

فهل من الممكن أن تتحقق هذه المطالب، أم أن معاناة الأهالي ستستمر إلى ما لا نهاية؟!

موضوعية ومحقة، ومن غير العدل طلب أجرة تفوق القدرة المادية لطلاب الجامعات والموظفين، الذين هم نسبة كبيرة من سكان تلك المحافظة.

فالتسعيرة الجديدة، وبغض النظر عن عدالتها بالنسبة لأصحاب السرافيس، تشكل عبئاً كبيراً على الأهالي المضطرين للذهاب إلى دمشق والعودة منها، وخاصة بالنسبة للموظفين وطلاب الجامعات.

فعلى سبيل المثال: لا يكفي طالب يضطر للذهاب يومياً من القنيطرة إلى جامعة دمشق أو العكس مبلغ 20,000 ل.س كحد أدنى للمواصلات شهرياً فقط، ناهيك عن باقي متطلبات المعيشة من غذاء ولباس وثمن كتب ومحاضرات، لطلاب غالباً لا يملكون دخلاً ثابتاً، وما زالوا يأخذون مصروفهم من ذويهم الموظفين، الذين يعانون من التكلفة الشهرية لقاء النقل أيضاً.

حلول ممكنة فهل من مجيب؟

أهالي المحافظة، الذين سبق أن وعدوا

لا احد يمكن ان
يضمن النتيجة
بالنهاية في ظل
كل أنماط الفساد
والمحسوبية
والالتفاف على
القرارات والتعليمات
والضوابط



بالنتيجة، وكذلك عمليات التركيب والصيانة اللاحقة لهذا الجهاز، ليصبح هذا الجهاز بمثابة «البقرة الحلابة» بالنسبة للمستورد المحظي.

وكل ذلك من أجل مراقبة عمل الآليات المنفصلة عن السير من خطوطها المخصصة لخدمة نقل المواطنين في دمشق، ولا أحد يمكن أن يضمن تلك النتيجة بالنهاية، في ظل كل أنماط الفساد والمحسوبية والالتفاف على القرارات والتعليمات والضوابط، الكثيرة والمتكاثرة دون جدوى، ربما بانتظار المزيد والمزيد من الإبداعات التي لا تنتهي! فعلاً.. عش رجباً ترى عجباً!

الإبداع مستمر وكذلك فرص التبرع
يبدو أن مشكلة مراقبة عمل وسائل النقل من الصعوبة بمكان، بحيث تتكاثر معها الاقتراحات والتجارب والقرارات الارتجالية. فالقادم بهذا الصدد، هو الحديث عن فرض «تركيب جهاز GPS بداية العام القادم لجميع المركبات، بما يسهل عملية مراقبة عملها»، وهو حديث قديم جرى تجديده الآن. وطبعاً لا يمكن إغفال أن الجهاز الجديد سيتم تأمينه من خلال أحد المحظيين، الذي سيستورده لمصلحة المحافظة، وسيتم استيفاء قيمته مع أرباحه من وسائل النقل، الذين سيجبرونه على حساب المواطنين

تجارب فاشلة على حساب المواطنين

■ مراسل قاسيون

فقد قررت لجنة المحروقات في دمشق توزيع «بطاقة تزود» بالمحروقات شهرية على وسائل النقل العامة، من سرافيس وباصات وميكروباصات، وذلك ضمن محطات وخزانات الوقود، وذلك بحسب ما نقل عبر وسائل الإعلام.

مهمة معقدة ووظيفة جديدة

البطاقة التي جرى فرضها بموجب القرار أعلاه، تتضمن ما يلي من بيانات من المفترض تعبئتها وتدقيقها: «رقم المركبة- نوعها- اسم مالكيها- خط سيرها- الكمية المخصصة لها- جدول يومي للتعبئة- رقم العداد». وبحسب عضو المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق لشؤون النقل والمواصلات، وفقاً لبعض وسائل الإعلام: «إن الهدف من هذا الإجراء هو التأكد من رقم الكيلومتر على المركبات العامة بعد تزويدها بـ 30 ليترًا بشكل يومي، والتحقق من أن المركبة تصرف تلك المخصصات من خلال قراءة رقم الكيلومتر». طبعاً هذه المهمة الجديدة «المعقدة» فرضت

إبداع جديد يضاف للإبداعات الرسمية في خلق الأزمات، والمزيد من الطواير، تمثل بقرار مراقبة عمل وسائل النقل العامة في دمشق من خلال توزيع بطاقات خاصة على كل منها، لتدوين بعض البيانات الخاصة بتاريخ التعبئة ورقم العداد وغيرها من البيانات، وذلك لضبط سير وعمل هذه الوسائط، والتأكد من أن المازوت المسلم والمخصص للنقل قد استخدم لغاياته.

تفريغ موظف من أجلها، حيث «سيتم تزويد الكازيات العامة والخاصة والمشاركة بموظف مشترك بالتعاون بين محافظة دمشق والتموين والمحروقات لمراقبة عمل الآليات»، وذلك بحسب عضو المكتب التنفيذي للمحافظة.

بيانات كثيرة ووقت مهدور

الواقع العملي يقول: إن الفترة الزمنية المفترضة للوقوف في طوابير الانتظار على الكازيات قد تزايدت من أجل تفعيل العمل بالبطاقة التي تم فرضها مع بياناتها والموظف المخصص من أجلها، وبالتالي، تزايدت أعداد وسائل النقل المتوقفة عن الخدمة خلال هذه الفترة، كما تزايد الازدحام على الكازيات، أي: إن مشكلة المواصلات داخل العاصمة لم يتم حلها، بل على العكس تفاقمت أكثر، وهو ما بدا واضحاً خلال اليومين الماضيين من تطبيق التجربة الجديدة. وكان قدر المواطنين أن يكونوا حقلاً للتجارب الفاشلة الواحدة تلو الأخرى، فهؤلاء وحدهم من يدفعوا ضريبة الارتجال بالقرارات وعشوائيتها، على حساب وقتهم وتعبهم، كما على نفقتهم بالنتيجة.

إضاءة على الثورة الزراعية- البيئية في كوبا



تعتبر كوبا مضرب مثل لدولة قطعت خلال العقدين الماضيين خطوات كبيرة نحو تطوير أنظمة غذائية أكثر استدامة وسيادة. وتستند هذه السمعة على «ثورة الإيكولوجيا الزراعية» في كوبا، والتي بدأت بشكل جدي في أوائل التسعينات، عندما تسبب سقوط الكتلة السوفيتية في خسارة مفاجئة في الواردات المدعومة إلى حد كبير، والضرورية للزراعة في الجزيرة الكوبية. فمع ندرة المستوردات، وتأثير الحصار الأمريكي العدواني، وأزمة الأمن الغذائي الناجمة، شرعت كوبا في مشروع على مستوى الدولة، لتحويل قطاعها الزراعي نحو نموذج بيئي زراعي كثيف المعرفة، وقليل التوجه نحو التصدير، وعماده: تضافر معرفة المزارعين التقليدية مع خبرة المجتمع العلمي الكوبي.

■ عن مجموعة باحثين «بتصرف»
تصريب وإعداد قاسيون

لمحة تاريخية

بتيسير من سياسة الدولة الكوبية، والبحث والتطوير، وتعبئة المزارعين ومنظماتهم، تضمنت الركائز الأساسية للتحويل الحديث بالزراعة الكوبية ما يلي: إصلاح زراعي لفسح الطريق للناس الراغبين بالانخراط في الزراعة، تنويع الإنتاج «على سبيل المثال، الابتعاد عن زراعة المحصول الواحد- قصب السكر، تنفيذ مشاريع الزراعة الحضرية على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد، تخيلات في السوق لزيادة فرص المنتجين لبيع سلعهم، وحملات تعبئة البحث والمعرفة التي تركز على تطوير ومشاركة الابتكارات الزراعية البيئية».

ومع الموارد المحدودة للغاية لتخصيب المحاصيل وربها، لاحظ الباحثون في المعهد الوطني للعلوم الزراعية «المعروف اختصاراً بـ INCA بالاسبانية» أن مجموعة من أصناف الذرة المتوارثة المزروعة في مزارعهم التجريبية كانت مزدهرة، فدعوا المزارعين المحليين لاختيار أصنافهم المفضلة وزراعتها في أراضيهم، وهي العملية التي أصبحت تُعرف باسم «معرض التنوع» FERIA de Diversidad. وما زالت هذه المعارض الركيزة الأساسية لنهج «مشروع الابتكار الزراعي المحلي» في جميع أنحاء كوبا. كما ويعمل العلماء الكوبيون كأعضاء بارزين وفي المنظمات الكوبية، مثل: «الرابط الوطنية لصغار المزارعين» ANAP وفي شبكات الزراعة الإيكولوجية على مستوى أمريكا اللاتينية والعالم.

ما هي «الإيكولوجيا الزراعية»؟

من الأفضل تصور الإيكولوجيا الزراعية كثلاثة عناصر متميزة ومتداخلة: تخصص علمي، ومجموعة من الممارسات، وحركة اجتماعية وسياسية.

كتخصص علمي، يسعى البحث البيئي الزراعي إلى تطوير المعرفة وتنظيمها، في محاولة لفهم أفضل للعلاقات الاجتماعية والإيكولوجية. وهو يشكل مجالاً متنامياً بسرعة، كثيراً ما تم انتقاد اتجاهه السائد لإفراطه في التأكيد على نماذج العلوم الغربية لإنتاج المعرفة، دون إدراج كاف للمعارف المحلية، أو التقليدية، أو المتعلقة بالسكان الأصليين.

كمجموعة من الممارسات، كثيراً ما تعتمد الإيكولوجيا الزراعية بشكل مباشر على المعرفة التجريبية المحلية، التي طورها المزارعون وحافظوا عليها ونشروها عبر

الأزمان والأمكنة.

وكحركة اجتماعية وسياسية، تعتبر الإيكولوجيا الزراعية مسعى تغييرياً على نطاق واسع، وثيق الارتباط بحركة السيادة الغذائية، وتتضمن أجندة سياسية نشيطة لتحدي الديناميات التسلطية، بما في ذلك الظلم الواقع على النساء، والدفع باتجاه تغيير هيكل لنظام الغذاء.

«مشروع الابتكار الزراعي المحلي»

المشروع الذي لا تتم مناقشته على نطاق واسع في المنشورات باللغة الإنجليزية، ولكنه قائم بالمثل على التعلم الاجتماعي، وعمليات التنمية التشاركية، والذي يشكل أيضاً جزءاً لا يتجزأ من التنمية البيئية الزراعية الكوبية، هو «مشروع الابتكار الزراعي المحلي» Proyecto de Innovación Agropecuaria Local «بالإسبانية، أو اختصاراً PIAL»

ومنذ بدايته في عام 2001، استند المشروع على المعهد الوطني الكوبي للعلوم الزراعية INCA، بالتعاون مع عدد من المؤسسات الكوبية الأخرى، بما فيها الجامعات والرابط الوطنية لصغار المزارعين في كوبا ANAP. واعتمد نهج مشروع PIAL بشكل كبير على تجارب أخرى من أمريكا اللاتينية، ولا سيما نيكاراغوا والسلفادور وبوليفيا وهندوراس، والتي حققت بعض النجاح في أوائل التسعينات.

مشروع وطني بقيادة المنتجين والمنتجين

يقوم أساس الهيكل التنظيمي لمشروع الابتكار الزراعي المحلي PIAL على مجموعات الابتكار الزراعي المحلية «واختصاراً GIALs» التي تقودها النساء بشكل أساسي ومتزايد، لكن يمكن أن يقودها الرجال والشباب أيضاً. ولذلك، تمثل الابتكارات في المجموعات، بشكل متزايد، معرفة المرأة وأولوياتها، ولا سيما أن مؤسسات الدولة الوطنية المشرفة على المشروع تقوم بشكل واع ومخطط بدعم النساء وإعطائهن الأولوية؛ فقد وجدت دراسة على مقاطعة مايايبك الكوبية بأن 65%

من المنح المتعلقة بالمشروع أعطيت للنساء.

فوائد المشروع للمزارعات وعائلاتهن

تظهر النتائج أنه في عام 2014، ساهمت أنشطة مشروع PIAL بشكل مباشر في توفير فرص عمل لـ 739 امرأة في سبع مقاطعات كوبية. بحلول عام 2015، نما هذا العدد إلى 2393 في تسع مقاطعات، وهو ما يمثل 30% من إجمالي فرص العمل المنسوبة إلى PIAL. مما أدى إلى تأمين دخل شهري للمرأة بمتوسط 500 بيزو كوبي (علماً بأن متوسط الراتب الشهري للعاملين في القطاع الحكومي الكوبي عام 2015 كان بين 500 و600 بيزو). وهكذا، فإن المرأة من خلال أنشطة PIAL كانت تؤمن لأسرتها راتباً إضافياً بدوام كامل. وأظهرت نتائج الأبحاث: أن النساء والرجال المشاركين في PIAL ضاعفوا رواتبهم الشهرية، لتصل إلى 1200 بيزو وسطياً.

وكمثال: تجربة مزرعة عائلية لأسرة «إيل مولاتو» الواقعة في «سان خوسيه دي لاس لاخاس» في مقاطعة مايايبك الكوبية، ويديرها أربعة من أفراد الأسرة. قبل أن تبدأ بالانخراط في مشروع PIAL الوطني، كانت مزرعة الأسرة محدودة التنوع «الفاصولياء والذرة واليقطين والكسافا وبعض الخضروات، وبعض الأسماك والماشية والدواجن»، وكثيرة الاعتماد على الكيماويات. بحلول عام 2015، تم بفضل المشروع توسيع المحاصيل لتشمل: 8 أنواع جديدة من الفول، 3 أنواع جديدة من الحمص، أنواع متعددة من الزهور، فراولة، أصناف البطاطس المحلية، الكرنب. ومن الحيوانات الخزائير والماعز. بالإضافة إلى ذلك، تبنت الأسرة مجموعة من تقنيات الزراعة الإيكولوجية: استخدام الديدان الخيطية الممرضة للحشرات، ومحاصيل الغطاء الأخضر، وما بين المحاصيل. أنشأت نساء الأسرة بنكاً لحفظ البذور، واستخدام الكائنات الحية الدقيقة الفعالة، والسماد الدودي الطبيعي، إدخال الأسوار الحية، الأعلاف الحيوانية المنتجة محلياً، والأسمدة الحيوية والمنتجات الحيوية الأخرى التي

طورتها مراكز الأبحاث الموجودة بالقرب من المزرعة.

*ملاحظات على الدراسة المصدر

تم إعداد هذه المادة عبر اصطفاء الجزء المفيد من معلومات دراسة حديثة منشورة بالإنكليزية بتاريخ 19 تشرين الثاني 2020 في مجلة «تخوم في أنظمة الغذاء المستدامة» Frontiers in Sustainable Food Systems. ورغم أن معظم مؤلفي الدراسة كوبيون من جامعات ومؤسسات وطنية كوبية، وتم تيسير إجراءاتها من مؤسسات الدولة الكوبية، لكن تمويلها جاء بالكامل من «الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون» COSUDE مما ترك تأثيراته الخاصة في الورقة، ومنها مثلاً: «1» غياب أية إشارة إلى الحصار الأمريكي الجائر على كوبا، رغم أنه لا يقل أهمية سببياً عن انهيار الاتحاد السوفيتي، في خلق الضغوط التي دفعت الحكومة الكوبية «لأنها وطنية واشتراكية» إلى البحث عن حلول إبداعية، قلبت الحصار إلى فرصة تنمية واكتفاء. «2» بعض الدراسات كانت أكثر موضوعية وجذرية من حيث تركيزها على أن الإيكولوجية الزراعية في كوبا ليست فقط «حركة اجتماعية» بل و«حركة سياسية» بمعنى سعيها إلى تغيير النموذج الغذائي المستند على هيمنة الشركات الرأسمالية، وبنس الزراعة الأجنبية، ورغم أن الدراسة الحالية ذكرت أن للحركة «أجندة سياسية» لكنها قصرتها على معنى السياسة الداخلية المضادة لظلم النساء، ومررت ذلك تحت تعبير «تحدي الديناميات السلطوية» power dynamics الذي تصرّفنا به فغيرناه إلى ما نعتقد أنه أصح: «تحدي الديناميات التسلطية» authoritarian dynamics. «3» الدراسة تعاني من التكرار والحشو، وخاصةً بكليشيهات المنظمات غير الحكومية «الصالحة لكل زمان ومكان» ولا سيما تكرار مصطلح «الجندرية» أو «النوع الاجتماعي» عدد مبالغ به من المرات: 87 مرة عبر الدراسة المكونة من 17 صفحة.

السياسيون في ليبيا... إما طريق الحل أو مصير الديناصورات!



الوسائل» على «إبقاء وضع البلاد كما هو عليه» ... وهي السياسة الأمريكية المستجدة عبر: الاستقرار بعدم الاستقرار.

لا شك أن الطريق لا يزال طويلاً، لكن التوافقات التي تمت - وإن كانت غير كافية حتى اللحظة - تعتبر مثلاً واضحاً على إمكانية الوصول إلى حل مرض، فعلى الرغم من أن الأطراف المتعنّنة سواء أكانت داخلية أو خارجية تستطيع حتى اللحظة تعطيل مسار المفاوضات، لكن هذه القدرة ستكون محدودة إذا ما تكثفت الإرادة الدولية في اتجاه الحل. عندما قالت وليامز: «إن لدى السياسيين الليبيين فرصة الآن ليكونوا في المشهد أو ينتهوا كما انقرضت الديناصورات» كانت تعبّر سواء أدركت ذلك أم لم تدركه، أن ظروف حل الأزمة الليبية قد باتت ناضجة، وأن الأطراف التي لن تستطيع التأقلم سيكون مصيرها «متحف الشمع»، لكن هذا لا يشمل الأطراف المباشرة في الأزمة الليبية فحسب، بل يشمل كل القوى الإقليمية والدولية، التي تلعب دوراً في إعاقة الحل. والحديث المتداول عن رشوى تلقاها البعض، ما هو إلى بداية لممارسات تهدف إلى الضغط على مسار الحل، فبغض النظر عن هي تلك الأطراف التي تلقت هذه الرشوى، لكن هذه الممارسات ستزداد مع تقدم الحل، ولن تقف عند الإغراءات المادية، بل ربما تصل إلى أشكال ضغط أخرى تعتمد التهريب، وهنا يقع على عاتق رعاة العملية السياسية إغلاق كل السبل أمام هذا النوع من الضغوط، لما يشكله من خطر على مستقبل العملية السياسية الليبية.

الأمم المتحدة في ليبيا، ولسخرية الأمر، فقد صرحت ستيفاني ويليامز بعد انتهاء أعمال المؤتمر عن فتح تحقيق دقيق في مزاعم تلقي بعض المشاركين في الحوار الليبي لرشاوى. يوم الأربعاء السابق، صادق مجلس النواب الأمريكي على «قانون دعم الاستقرار في ليبيا» وينص القانون على إعداد قائمة بأسماء المخترقين للقانون الدولي ولحقوق الإنسان في ليبيا من كل الأطراف، في مدة أقصاها 180 يوماً من تاريخ إصداره، كما يقضي بفرض حزمة من العقوبات ضد من ارتكبوا جرائم حرب أو جرائم مالية، أو ساهموا في تسهيل التدخلات الإقليمية، أو شاركوا في غسيل الأموال وتهريب وبيع النفط خارج المؤسسات.

ليؤدي هذا القانون، في هذه اللحظات من التقدم بالحل الليبي، إلى تعميق المشاكل والخلافات سواء بين الطرفين الليبيين، أو في الطرف الواحد نفسه، وبالتوازي مع ذلك ذكرت المؤسسة الوطنية للنفط الليبية: أنها ناقشت مع شركة «توتال» الفرنسية زيادة الإنتاج، وتوسيع استثمارات الشركة الفرنسية، الذي فيما يبدو أن هذه هي «أهمية» عملية المصالحة، التي تمت مناقشتها بين بومبيو ولودريان، وذكرت وكالة «غلوبيال بلاتنس» أن سوق النفط العالمية تكنت من استيعاب الإنتاج المتزايد والمفاجئ لبراميل النفط الليبية، بعدما تجاوز الإنتاج حالياً المليون برميل في اليوم، دون توضيح من يقوم بهذا «الاستيعاب» لكل هذا الضخ النفطي.

يوم السبت، دعت ويليامز بعد ذلك محذرة، المسؤولين في ليبيا والشعب، إلى «عدم السماح لمن يحاربون بجميع

لا شك أن الطريق لا يزال طويلاً لكن التوافقات التي تمت وإن كانت غير كافية حتى اللحظة تعتبر مثلاً واضحاً على إمكانية الوصول إلى حل مرض

الشرط المطلوب لتقرير القرار، وبدأت تظهر الخلافات بين الوفدين الليبيين حول تسمية هذه المناصب الحكومية والتشريعية... لتعبّر ستيفاني عن نتيجة هذا الأمر بشكل دقيق فيما يخص القوى الليبية بقولها: أن «لدى السياسيين الليبيين فرصة الآن ليكونوا في المشهد أو ينتهوا كما انقرضت الديناصورات»... وذكرت سابقاً، بأن «الشعب الليبي يعاني من الفساد وسوء الإدارة... علينا تغيير هذا الوضع عبر حكومة تكنوقراط، بصرف النظر عن سيتولى رئاستها». وهو - فيما يخص الوضع الليبي الحالي - أمر فعال بغية توحيد المؤسسات والبلاد ومجمل الدولة الليبية، بغض النظر عن القوى الليبية المختلفة وأوزانها في الحكومة في هذه اللحظة، بدلاً من وضع العربة أمام الحصان.

لتنتهي اجتماعات تونس من دون التوصل إلى اتفاق حول أسماء أعضاء الحكومة الموحدة للبلاد، والتوافق حول ثلاثة ملفات، هي: خريطة طريق نحو إجراء انتخابات، وشروط الترشيح، وصلاحيات السلطة التنفيذية. وصرح وزير الخارجية الروسي خلال هذه الفترة حول مجمل التسوية الليبية، بأنه يأمل «أن يكون هذا العمل ناجحاً، والأمر الأهم، أن يتم تنفيذ نتائج هذا العمل، لا أن تبقى ورقة تالية بعد مؤتمر دوري».

التعطيل وسرقة النفط

اجتمع وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو مع نظيره الفرنسي جان إيف لودريان في باريس، في آخر يوم من مفاوضات تونس، لمناقشة «أهمية» عملية المصالحة السياسية التي تقودها

اتفقت الأطراف الليبية بعد جهود دولية حثيثة، وبرعاية الأمم المتحدة، على جملة من التفاهات والتوافقات كانت قد جرت خلال الشهرين الماضيين، وكان ما يميز المرحلة، وما سبقها، هو شبه الغياب التام للنشاط الأمريكي عن المشهد السياسي المباشر في صناعة الحل وتطوره... أما وبعد أن جرت خطوات جديدة باتجاه التنفيذ، استعاد الأمريكي «حماسه» المخرب، لتبدأ جملة من الخلافات تعرق مسيرة التسوية بالتوازي مع الإنتاج العالي للنفط الذي تجري سرقة من الليبيين.

■ يزن بوظه

في آخر اجتماع للجنة العسكرية الليبية المشتركة من الطرفين المتصارعين «5+5» بتاريخ 4 تشرين الثاني، تمّ التوافق على بنود تطبيق وقف إطلاق النار، وأوضحت مبعوثة الأمم المتحدة بالإناية، ستيفاني ويليامز، حول هذه البنود أنها «12 بنوداً لتطبيق وقف إطلاق النار، أبرزها: تشكيل لجنة عسكرية فرعية للإشراف على عودة كل القوات الأجنبية إلى بلادها، ومغادرة وسحب جميع قوات الطرفين إلى معسكراتها الموجودة على خطوط التماس».

«أية حكومة» ما يهم هو استعادة وحدة الدولة

في 11 من الشهر الجاري أعلنت ستيفاني ويليامز: أن المحادثات في تونس أحرزت تقدماً، وأكدت: أن المشاركين وافقوا على خارطة طريق توضح خطوات توحيد المؤسسات الليبية، وصولاً إلى 16 من الشهر، حين فشل التصويت على منع تولي المناصب في المجلس الرئاسي والحكومة الوطنية لكل مسؤول حكومي أو تشريعي بعد موافقة 61% عليه، إذ لم تبلغ النسبة 75%، وهو

ستيفاني ويليامز: لدى السياسيين الليبيين فرصة الآن ليكونوا في المشهد أو ينتهوا كما انقرضت الديناصورات

قمة بريكس .. البيان الختامي وبعض المداخلات



بريكس سيتعامل مع برامج الإقراض في جميع أنحاء الفضاء الأوروبي الآسيوي.

وأضاف بوتين في كلمته أنه «لا تزال هناك مخاطر من تفاقم الوضع في العراق ولبنان وأفغانستان ومنطقة الخليج» واعتبر الرئيس الروسي أن الوضع في مجال الأمن العالمي والإقليمي لا يزال صعباً وقال: إنه بالإمكان «ملاحظة زعزعة استقرار خطيرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واستمرار المواجهات المسلحة في ليبيا واليمن. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به للتوصل إلى تسوية سياسية في سوريا». وفي تعقيبه على ما جاء في خطاب رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، الذي قال: إن «العالم بأسره عائلة واحدة» قال الرئيس الروسي: إن المثل الروسي يقول بأن «الأسرة لا تخلو من الابن العاق، ولسوء الحظ هناك أشخاص يحاولون فرض أجندتهم الخاصة في العالم».

مع الهند وجنوب إفريقيا في السياق ذاته، وأضاف: أن بلاده انضمت إلى منصة «COVAX» حيث ستشارك ما توصلت له في موضوع لقاح الفيروس التاجي مع البلدان الأخرى، وتحديداً البلدان النامية. وقال: إن الصين ستعمل بجدية لتوفير اللقاحات لدول بريكس عند الحاجة بالإضافة إلى تطوير مركز أبحاث وتطوير مشترك لدول المجموعة يمكن من خلاله النهوض بالأبحاث الطبية وإجراء تجارب جماعية على اللقاحات بالإضافة إلى إنشاء المصانع وتوسيع الإنتاج.

ومن جانبه أكد الرئيس الروسي ضرورة التعاون لمواجهة الوباء العالمي، داعياً إلى توحيد جهود دول «بريكس» لإنتاج كميات كبيرة من اللقاحات مشيراً إلى إمكانية إنتاج اللقاح الروسي على الأراضي الصينية والهندية. من جانب آخر أعلن بوتين عن الاقتراب من تشكيل بنك مشترك لدول المجموعة مضيفاً أنه قد جرى الاتفاق على تخصيص الأموال لعدة مجالات وأن الفرع الإقليمي لبنك تنبئة

صدر البيان الختامي لقمة بريكس السنوية والذي ضم في صفحاته الـ 32 أكثر من 97 بنداً خصّصت لمجمل التحديات والقضايا العالمية التي تواجهها دول بريكس والعالم

الحفاظ عليه بشكل جماعي.

أعلنت دول بريكس عن ضرورة تطوير النقاش المشترك حول أجندة مجلس الأمن لضمان تمثيل مصالح جميع دول المجموعة على طاولة المجلس، هذا بالإضافة إلى إعادة تثبيت جملة من المواقف فيما يخص الأزمات التي يشهدها العالم، فحمل البيان تأكيداً جديداً لضرورة دفع العملية السياسية في سورية على أساس قرار مجلس الأمن 2254، وتطرق للقضية الفلسطينية ليؤكد مجدداً تمسك مجموعة بريكس بقرارات الشرعية الدولية وضرورة تطبيقها بوصفه الطريق الوحيد لحل هذه القضية. وأكد البيان الختامي للقمة 12 على ضرورة خفض التوتر في الخليج عن طريق المفاوضات والنشاط الدبلوماسي وعبر وضع أجندة إيجابية وبناءة يمكن العمل من خلالها، هذا بالإضافة إلى الترحيب بالاتفاق الثلاثي الأخير الذي جرى التوقيع عليه بين أرمينيا وأذربيجان برعاية روسية. ويضاف إلى ما ذكر الكثير من المواقف حول جملة من الملفات الساخنة من اليمن إلى أفغانستان وليبيا والقارة الإفريقية، والتي أكدت جميعها على ضرورة البحث عن الطرق السلمية لحل هذه الخلافات واستبعاد الخيارات العسكرية.

من المشاركات في القمة

تحدث الرئيس الصيني شي جي بينغ في كلمته بشكل مفصل حول جملة من التحديات، كان أبرزها ما يعانيه العالم جراء فيروس كورونا المستجد، وأعلن أن: «الشركات الصينية تعمل مع الشركاء في روسيا والبرازيل في المرحلة الثالثة من التجارب السريرية للقاحات»، وأكد استعداد بلاده للتعاون

■ عتاب منصور

تعتبر القمة «بريكس» حدثاً واسع التأثير لا بسبب مخرجاته فحسب، بل لما تعنيه الرابطة التي تجمع دول المجموعة «الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا»، فالمجموعة التي تأسست في 2006 لتضم الدول الأسرع نمواً أصبحت منذ تأسيسها رقماً صعباً في المعادلات الدولية وشكلت الملمح الأكثر وضوحاً للعالم متعدد الأقطاب الذي نعيش فيه اليوم.

في البيان الختامي

صدر البيان الختامي للقمة السنوية والذي ضم في صفحاته الـ 32 أكثر من 97 بنداً خصّصت لمجمل التحديات والقضايا العالمية التي تواجهها دول بريكس والعالم، وأعلن البيان الختامي عن 31 اتفاقية رسمية جرى التوقيع عليها على هامش القمة، بالإضافة إلى عدد من الاتفاقيات لشركات وأفراد وكيانات تدور في فلك مجموعة البريكس والتي ترى في انعقاد القمة مناسبة لتعميق شراكاتها.

تتطرق البيان المذكور إلى مجموعة واسعة من القضايا كانت أولها: ضرورة الحفاظ على المؤسسات الدولية التي نشأت كنتيجة لنهاية الحرب العالمية الثانية، وانطلاقاً من ضرورة إيجاد منصات للحوار تجمع الدول لإيجاد أرضية مشتركة لتقريب وجهات النظر والتوفيق بين المصالح، وأعلنت دول بريكس مجدداً عن تمسكها بالعالم متعدد الأقطاب القائم على احترام سيادة البلدان وعدم التدخل في شؤونها، وذكرت بأن النصر على الفاشية إرث مشترك ينبغي

عقدت مجموعة

«دول بريكس» قمتها السنوية الثانية عشر في 17 تشرين الجاري، وتمت هذه الجلسة الافتراضية عبر تقنية الفيديو كونفرانس برئاسة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي ترأس بلاده المجموعة هذا العام. وعقدت هذه القمة تحت شعار: «شراكة

بريكس لصالح الاستقرار العالمي والأمن المشترك والنمو المبتكر»، وصدر عنها بيان ختامي ومجموعة واسعة من الوثائق الاقتصادية والصحية والتكنولوجية وغيرها.

الصين تتجه لبناء الدول الاشتراكية الحديثة

أشار الرئيس الصيني في قمة بريكس إلى أن بلاده ستنتهي من بناء مجتمع رغيد الحياة يشمل كل النواحي وذلك ضمن الإطار الزمني الذي حدد لذلك من قبل الحزب الشيوعي الصيني، وستبدأ الصين رحلة جديدة نحو البناء الكامل للدولة الاشتراكية الحديثة. وأكد أن بلاده ستضاعف الجهود لتوسيع الطلب المحلي، وتعميق الإصلاح في جميع المجالات، وتعزيز الابتكار في العلوم والتكنولوجيا لإضافة قوة دفع إلى النمو الاقتصادي الصيني. وأكد أن بلاده سوف تحضن العالم بأذرع مفتوحة أكثر. وقال الرئيس الصيني «إننا جميعاً نركب القارب نفسه، لذلك عندما تكون الرياح قوية والمد والجزر مرتفع يجب أن نركز أكثر على اتجاهنا ولنواكب الوتيرة ونعمل كفريق واحد لكسر الأمواج ونسير بثبات باتجاه مستقبل أكثر إشراقاً».

الصورة عالمياً

تمائم العالم الجديد تحمي الـ «بريكس»



• أكد الرئيس
الأذربيجاني
إلهام علييف
على التزام
باكو ويريافان
باتفاق وقف
إطلاق النار في
قره باغ، مشيداً
بجهود روسيا لتحقيق الاستقرار في الوضع،
وأجراءات قوات حفظ السلام الروسية في
المنطقة.



• تظاهر الآلاف في
فرنسا احتجاجاً
على مشروع
قانون يفرض
قيوداً على
تصوير رجال
الشرطة خلال
أداء مهامهم،
مستنكرين هذه الخطوة باعتبارها مقيدة
لحرية الصحافة.



• أفادت صحيفة
Rheinische
Post نقلاً
عن مصدر
بوزارة الدفاع
الألمانية، بأن
برلين تدرس إمكانية
الانسحاب الكامل للقوات الألمانية من
أفغانستان، وجري الحديث عن تنفيذ
الانسحاب خلال أربعة أشهر.



• مدد الرئيس
الروسي
فلاديمير
بوتين، سريان
الإجراءات
التقييدية
التي فرضتها
موسكو، رداً على
عقوبات غربية فرضت قبل ذلك بحق
مؤسسات وأفراد من روسيا.



• ارتفع عدد الأمريكيين
المتقدمين بطلبات
جديدة للحصول
على إعانة
البطالة على
نحو مفاجئ
الأسبوع الماضي،
بعدما أدى إغلاق
مزيد من الشركات
بسبب فيروس كورونا إلى إطلاق موجة جديدة من
تسريح العاملين وإبطاء تعافي سوق العمل.



• أعلنت القوات
المسلحة
المصرية،
انطلاق
التدريب البحري
المصري الروسي
المشترك «جسر الصداقة-3» لأول مرة
في البحر الأسود. وقالت: إن وحدات من
القوات البحرية المصرية وصلت إلى ميناء
نوفوروسيبسك في روسيا.

مع انعقاد القمة الثانية عشرة لمجموعة دول بريكس، ينطلق مجموعة من المحللين السياسيين وبعض الموظفين في وسائل الإعلام «المرموقة» للهجوم على هذا التكتل الهجين الواعد، ولأن معظم هؤلاء لا يتجرأ للإعلان صراحةً عن موقفه الحقيقي من هذه المجموعة، يميلون لنقاش ما يرون فيه «أسافيناً في نعش بريكس».

■ علاء ابوهرج

يقام مهرجان الهاء الرخيص هذا سنوياً، ويفاجئنا بأراء وإسهابات تكاد لا تتسع لها الدوريات والمجلات التي تقف على أطلال العالم المظلم، الذي حكمته «الإمبراطورية الأمريكية» المتداعية، وكان لهذا العام نصيب في جملة من العناوين لا بد لنا أن نقف عندها بقصد تفنيديها.

العلاقات الهندية-الصينية

تذهب بعض هذه المقالات المنشورة إلى التركيز على توتر العلاقات الهندية-الصينية والتي وصلت إلى ذروتها في الصدام الحدودي العنيف، الذي كاد أن يتحول إلى صدام مسلح واسع. يعتبر العديد من المحللين-من ضمنهم عدد من الأساتذة والسياسيين الهنود- أن لا مستقبل لتحالف يضم الهند والصين جنباً إلى جنب، ويستندون في ذلك إلى جملة من الأفكار أبرزها: هو «تناقض المصالح الشديد» بين البلدين، وظل الصين الثقيل في آسيا، الذي يحرم الهند من لعب دور محوري في هذه المنطقة، مما يسبب- بحسب هؤلاء المحللين- حالة من الصراع الدائم، التي وإن لم تتحول إلى صراع مسلح، لكنها لن تسمح بتمتين العلاقة لتصل إلى شراكة إستراتيجية. أما البعض الآخر، فيرى أن الهند إنما تقرأ

اقتصادية وسياسية واعدة تجمعها مع الصين وروسيا، لا شك أن هناك قوى ما، لا تزال موجودة داخل الهند، تغيب عنها هذه الحقيقة، لكنها أضعف من أن تعيق التوجه العام للهند، الذي لم يعد بالإمكان التراجع عنه. المشاكل التي تواجه العلاقات الهندية الصينية هي مشاكل حقيقة، ولا يمكن القفز فوقها، وهذا ما يدركه البلدان، لذلك تنصب الجهود لتخفيف التوتر القائم، فرئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي اجتمع بشكل افتراضي مع الرئيس الصيني شي جي بينغ بعد قمة بريكس لنقاش الخلاف الحدودي بينهما وأفاق تسويته، ليكون هذا اللقاء الثاني الذي يجمع البلدين خلال أقل من أسبوع، بعد حضور الطرفين لقمة منظمة شنغهاي للتعاون.

الهيمنة الصينية

النفوذ والوزن الاقتصادي المتزايد للصين بات يشكل مادة دسمة «لكشف نوايا الصين الخبيثة» في المنطقة، بل يذهب أحد الحذقين للقول ودون موارد: إن الصين تسعى إلى الحد من النفوذ الأمريكي في آسيا، وتعبئة الفراغ الحاصل، كما لو أنه يكشف سرّاً عظيماً! فالصين كغيرها من دول آسيا والعالم عانت من العلاقات الدولية التي قامت على استغلال الدول المتقدمة للدول

النامية والفقيرة إلى أن بدأت هذه الدول بكسر هذه الحلقة، وما يغيب عن هؤلاء المحللين، أن الصين لم تنجح منفردة بل كانت روسيا والهند وإيران قد حققوا نجاحات متفاوتة في هذا الخصوص، مما جعل قيام العالم المتعدد الأقطاب الذي نعيش بدايته ضرورة موضوعية لا تقوم على الصين فحسب، بل تقوم على كل هذه الدول مجتمعة، التي تدرج جميعها: أن تعاونها واحترام اختلافاتها سيمكّنها من عبور هذا الحرب الوعر. والصين تملك وزناً اقتصادياً كبيراً جداً، لكنه يعد معادلاً طبعياً وموضوعياً لحجمها الجغرافي والبشري! وإن للصين وزناً لا يقوم على الترهيب، بل على كونها شريكاً اقتصادياً قادراً على المساهمة الفاعلة والحقيقية في التنمية، وكل أشكال التعاون، لا عبر سحب ثروات المنطقة المجاورة، بل عبر تمكينها وإشراكها بشكل حقيقي في مشاريع مستقبلية فاعلة.

دول بريكس جاءت تعبيراً عن تغييرات سياسية واقتصادية لم تكن موجودة سابقاً. كانت ببساطة ثمرة لتوازنات دولية جديدة سبقتها مقدمات طويلة، أي: إن مجموعة بريكس كانت نتيجة لواقع موضوعي قائم، وهذا الواقع قادرٌ على خلق أشكال مختلفة ولا منتهية للتعبير عنه وعن الشعوب المنضوية في قلبه.

السيطرة على العالم الرقمي



بأن الولايات المتحدة متفوقة بمراحل فيما يتعلق ببيانات «من الشركة إلى المستهلك B2C = عملية بيع المنتجات والخدمات مباشرة بين الشركات والمستهلكين الذين يشكلون المستهلك النهائي لهذه المنتجات والخدمات»، حيث تستخدم الشركات وسائل البيع عبر الإعلام الجديد. الشركات الأمريكية الخمس العملاقة هي الرائد العالمي في هذا المجال. ولهذا فقد أكدت فون-دير لين على مسألة النماذج، ولكنها وضحت بأن العملية ينبغي لها تعزيز رأس المال الأوروبي وليس الأمريكي.

هذا هو التناقض الذي تتحرك ضمنه المنافسة على الهيمنة الرقمية. من ناحية: تعيق النماذج المختلفة والمتباينة كلا الشركات والدول، ولهذا فنموذج مشترك موحد سيجلب كسباً للجميع. لكن من ناحية أخرى، سيفتح النموذج المشترك السوق للأسواق الأجنبية، ويهدد المنتجين المحليين. ولهذا فالصراع من أجل نموذج ما لا يتعلق بتوافق التقنيات المتباينة، بل يرتبط بتحديد ومنهجية رأس المال الذي سيغزو السوق الوطنية.

بالنسبة لرئيسة مفوضية الاتحاد الأوروبي، يتمحور الأمر حول من سيقود ومن سيتبعه: «نريد أن نقود الطريق، بالأسلوب الأوروبي، إلى العصر الرقمي: بالاعتماد على قيمنا وعزيمتنا وطموحنا العالمي». يبدو أن أوروبا لم تعد قانعة بالمرتبة الثالثة بعد الصين والولايات المتحدة، ولهذا تنتشد الوصول للهيمنة العالمية، على الأقل في بعض المجالات.

منافسة أوروبا في الداخل

تتصدر أوروبا مجال صناعة البيانات. تقول فون-دير لين: «لدينا التكنولوجيا، والأهم منها، لدينا صناعتنا لها». لكنها تخفي تفصيلاً صغيراً لكنه حاسم هنا: في الوقت الذي تنافس فيه أوروبا الولايات المتحدة والصين كتلة واحدة، فهي منقسمة على نفسها ضمن

كنموذج يتقيد به الآخرون. التأكيد على نموذج الشركة الخاص، هو وسيلة الشركة لإجبار المنافسين على الخروج من السوق، عبر ما يسمى «تأثير القفل Lock-in effect»: عندما يشتري الناس بضائع جديدة، فسيميلون لاقتناء منتجات متوافقة مع تلك التي يمتلكونها بالفعل. مثال: مستخدمو هواتف آي-فون سيشترون على الأرجح أجهزة ماك. بوك عندما يريدون كمبيوترات محمولة، لأن هذه الأجهزة تتصل مع بعضها البعض بشكل جيد.

ورغم أن عدم وجود نموذج مشترك يمكنه أن يزود الشركات بألية للمنافسة مع بعضها البعض، فأثار الأمر تبقى متناقضة. ففي حين أن امتلاك الشركة لنموذجها الخاص يحميها من المنافسة، فهو أيضاً يضع حدوداً لفرصها في زيادة مبيعاتها. منح التراخيص هو أحد الطرق للتعامل مع هذا التناقض: فالشركات تحاول جعل تقنياتها ونماذجها هي الأساس من خلال السماح للشركات الأخرى وللجميع باستخدامها مقابل دفع رسوم محددة.

منافسة أوروبا مع الخارج

تحتل هذه المشكلة أيضاً موقعا يجعلها على مستوى الدول. مثال: منذ مدة ليست بالقصيرة تطلق الحكومة الألمانية حملة من أجل قانون لحماية البيانات المشتركة لكامل السوق الأوروبية المشتركة. ينفع هذا العواصم الأوروبية الكبرى، فهي القادرة على ضخ بضائعها وخدماتها على طول السوق الأوروبية دون الحاجة لإجراء تعديلات جوهرية عليها.

أصبحت أوروبا سوق مبيعات موحدة، حيث تسيطر الدول الأوروبية الكبرى عليها- وألمانيا هي أكبرها بأية حال. تم تصميم قانون البيانات الأوروبية بطريقة تجعل من الصعب على شركات الإنترنت الأمريكية العملاقة أن تتكيف معه. ليس الأمر مصادفة، فقد أكدت فون-دير لين بنوع من النقد الذاتي

تم تصميم قانون
البيانات الأوروبية
بطريقة تجعل من
الصعب على شركات
الإنترنت الأمريكية
العلاقة أن تتكيف
معه

مع تراجع هيمنة الولايات المتحدة، تتنافس أوروبا والصين معها على فرض ريادةها على الموجة الرقمية التالية. عبرت كلمات ترامب «أمريكا أولاً» عن هذا التنافس بعبارات فجّة وصريحة. ولكن حتى بعد رحيله، تزداد المنافسة بين القوى العالمية الرئيسية حدة. تخوض الولايات المتحدة والصين حرباً تجارية، اعتبر مركز الأبحاث البريطاني Chatham House أنها تعود بجذورها إلى «السباق على الهيمنة التكنولوجية العالمية». وكما ذكرت الصحيفة الألمانية Handelsblatt: «أوروبا موجودة في مرمى تبادل الرصاص في الحرب التكنولوجية القائمة». ولمواجهة هذا الخطر، خصصت المفوضية الأوروبية جزءاً كبيراً من صندوقها للتعافي من كورونا، لتعزيز أو الحفاظ على «السيادة الرقمية» لأوروبا. يبدو أن التكنولوجيا هي مسألة سياسة قوة، لكن ما الذي تعنيه «الهيمنة التكنولوجية» في العصر الرقمي؟ وما الذي قد يكسبه طرف في التقدم على طرف آخر، أو في عرقلة تقدم الأطراف الأخرى؟

الخاص على أوسع نطاق ممكن. النموذج «standard» هو تصميم موحد، وهو يعني في هذا السياق: لغة مشتركة بين أجهزة مختلفة متصلة «بالإنترنت الأشياء Internet of Things = مصطلح لوصف شبكة الأشياء الملموسة المتضمنة مستشعرات وبرمجيات وتقنيات أخرى، بغرض توصيلها، وتبادل المعلومات مع أجهزة وأنظمة أخرى عبر الإنترنت». ربما المثال الأكثر شيوعاً على النموذج في المجال التقني هو: مدخل USB. لكن إذا ما نظرنا إلى مثال آخر: مقابس شحن السيارات العاملة على الكهرباء، فسنجد لدينا مجموعة متنوعة من البدائل.

من وجهة نظر اقتصادية، تشكل النماذج والمعايير المختلفة عائقاً لنمو كلا الشركات الخاصة، والدول الداعمة والمترتبة برؤوس أموال هذه الشركات. فإن لم يكن بالإمكان مثلاً شحن سيارة كهربائية في جميع محطات الشحن، فسيشكل هذا ضربة لاستخدام هذه السيارة الكهربائية، وسيضع حدوداً أمام مجال أعمال محطات التزويد بالشحن. لهذا فالنموذج المشترك مطلوب لجعلهم قابليين للحياة.

لكن النموذج بحد ذاته هو مجال للمنافسة. تسعى الشركات إلى وضع لغاتها الخاصة

■ بيتر شادت وهانز زوبك
تصريب: قاسيون

في خطاب حالة الاتحاد الأوروبي في أيلول، أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون-دير لين: بأنهم لن يقبلوا بأقل من «عقد من الريادة الرقمية»، وطالبت بأهداف شديدة الوضوح من أجل أوروبا رقمية 2030. وكما صاغت الأمر: «على أوروبا اليوم أن تقود الطريق الرقمي، إما ذلك، أو أنها ستتبع طريق الآخرين الذين يصيغون المعايير لنا. لهذا علينا التحرك بسرعة».

تكافح اليوم القوى العالمية الكبرى: الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة، لإحراز التفوق في السوق العالمية. سيتم خوض المعارك في ميدان التكنولوجيا الرقمية. وكما أشارت فون-دير لين: أحد أسلحتهم الهامة سيكون محاولة فرض النماذج الخاصة بكل منهم في السوق العالمية. دعونا نلقي نظرة على خطتهم القتالية.

النموذج والمنافسة

إن كان لأحد أن ينجح في المنافسة الرقمية فسيتوجب عليه أن يثبت نموذجه

قد تعني حسم السباق...

علينا أن ننتظر لنرى ما ستؤول إليه العلاقات الصينية الأمريكية في ظل رئاسة بايدن. لكنّ المسار العام قد تحدد بالفعل، ولا يبدو بأنّه مسار ودي على الإطلاق. في مقابلة حديثة مع بايدين قال: إنه لن يمنح الشركات الصينية الإذن ببناء بنية تحتية مهمة في الولايات المتحدة. وقد أضاف بعض التجارب الشخصية بينه وبين زعيم الحزب الشيوعي الصيني، قائلاً: «هذا رجل لا يجمع بين بدنه والديمقراطية سوى حرف الدال».

بالنسبة للحزب الشيوعي الصيني، تطوير المجال التكنولوجي هو مشروع ضخم بدأوا فيه منذ حوالي عقدين. فعبر إجبار المستثمرين الأجانب على الدخول في مشاريع مشتركة مع الشركات الصينية، أمنت قيادة الدولة الصينية منافع للصين، وحازت على وسائل الإنتاج الأكثر تطوراً على الإطلاق.

الدولة التي بقيت لفترة طويلة «ورشة تصنيع» لرأس المال الأوروبي والأمريكي أصبحت اليوم ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم. سعت بكين إلى جعل الصين «رائداً في الثورة الصناعية الرابعة» من خلال برنامج «صنع في الصين 2025». تم اعتماد الخطة في 2015 وشكلت منافسة مباشرة لـ «اتحاد الإنترنت الصناعي» في الولايات المتحدة، و«الصناعة 4.0» في ألمانيا، وحققت الصين من خلالها تطورات هائلة في وضع معايير المنافسة الدولية. خلال عدة أعوام فقط، تحول منتجو بضائع الجملة السيئة زهيدة الثمن إلى مزودي منتجات فائقة التقنية.

لم يتم ادخار أي جهد في هذا المسعى: ففي الوقت الذي أنفقت فيه ألمانيا 200 مليون يورو على البنية التحتية الرقمية، وعلى البحث والتطوير في برنامجها «الصناعة 4.0»، خصصت الصين قرابة 200 مليار لصناديق «التصنيع المتقدم» و «دورة الإدماج الوطني» ولتقديم الإعانات لصناعة الرقائق الصينية. كما قامت بدمج الشركات الخاصة والعامّة لخلق شركات وطنية كبيرة كفاية للدخول في السوق العالمية.

مؤخراً، تمّ تنشيط كامل خطة «صنع في الصين 2025» من خلال الخطة الخمسية الرابعة عشرة وإستراتيجيتها «الدورة المزدوجة»: في هذا السياق ستكتف الصين تعاونها مع أوروبا، ومع بقية الدول الآسيوية «الدورة الأولى»، وستعزز سوقها الداخلية عبر زيادة القدرة الاستيعابية، «الدورة الثانية». سيتم توسيع إنتاج الرقائق في آسيا. وأخيراً، سيتم تقليص تداول الشركات الصينية الفائقة التكنولوجية في بورصة ناسداك، والاستعاضة عنها بأسواق البورصة المحلية الصينية.

تحافظ الصين على هدفها القائم باحتلال السوق العالمية، لكن دور الولايات المتحدة كسوق عالمي تمّت مراجعته. في حقيقة الأمر الخطة الخمسية الصينية الجديدة قد أتت بمثابة استجابة مباشرة لإستراتيجية إدارة ترامب «الفصل» ومحاولة فك الارتباط بين الاقتصادين الأمريكي والصيني.

إنّ المنافسة بين الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على اعتلاء قمة السوق العالمية، وتحديدًا في المجال التكنولوجي، جارٍ على قدم وساق. ولا يبدو أنّ أحداً من هذه القوى مستعد اليوم للقبول بطوحات أقل.

■ عن: How Digitalization Is Preparing a Fight for World Market Supremacy



كلاهما استفاد بشكل جيد من السوق العالمية المفتوحة، التي أنشأتها الولايات المتحدة ونميا ضمنها، ليصبحا منافسين خطيرين لها في عدّة مجالات. توصل ترامب إلى استنتاج مفاده أنّ النظام العالمي حتى الآن هو نوع من البرنامج المناهض لأمريكا - وعليه قام بالقطع مع أسلافه الذين تعاملوا مع السوق العالمية كأساس لتفوق الولايات المتحدة. فبدلاً من التجارة الحرة، اعتمد ترامب على «الصفقات الكبرى» التي تفاوض بها مع كل دولة على حدة.

في الساحة الداخلية، لم تجلب سياسة «أمريكا أولاً» الكثير من التغيير: السعي الأمريكي الحثيث إلى التفوق التكنولوجي اعتمد على أكثر التشريعات ليبرالية، مثال: فيما يخص المركبات «ذاتية القيادة». فمع وجود أضخم رأس مال في تكنولوجيا المعلومات في هذا القطاع، أصبحت عدّة ولايات أمريكية نطاقات اختبار عملاقة للمركبات ذاتية القيادة. فأيّة شركة تستطيع تقديم أكبر عدد من الكيلومترات التجريبية، وأقل معدلات فشل، ستكون لديها الفرصة للسيطرة على الأسواق المستقبلية.

التغييرات الرئيسية التي أحدثتها سياسة «أمريكا أولاً» تتعلق بالعلاقات الدولية للولايات المتحدة: حكومة الولايات المتحدة كثفت الضغط على رأس مال تكنولوجيا المعلومات الصيني، الذي يهدد هيمنة الشركات الخمس الكبرى، وآخر مثال لذلك: هو تطبيق تيك توك الذي لديه عدّة ملايين مستخدم في الولايات المتحدة. لم يعد حظر التطبيق مطروحاً على الطاولة اليوم، لكن السبب الوحيد لذلك أنّ إدارة ترامب توصلت إلى اتفاق مع مالك التطبيق شركة Byte Dance لنقل أعمالها التجارية الأمريكية إلى شركة سيكون مقرها في الغالب في تكساس.

برنامج «الدورة المزدوجة» الصيني

كونك واضع القوانين، وليس متلقي النماذج. إنها لا تهدف فقط إلى تعزيز مكانة أوروبا في العالم، بل تهدف أيضاً إلى تعزيز مكانة ألمانيا داخل الاتحاد الأوروبي. عندما تصرّ بقية الدول على مصالحها الخاصة، وتبتعد عن البرنامج الألماني يتم اتهامها «بالشرذمة». إنّ التطوير غير المسيطر عليه للنماذج المختلفة، مثله مثل: «الخصوصية»، لا يلائم الطموح الألماني بأن تصبح قوة أكبر.

الولايات المتحدة في ظل «أمريكا أولاً»
بررت الولايات المتحدة بدورها العدوانية التي اتخذتها مؤخراً ضدّ السوق العالمية بالإشارة إلى أفعال منافسيها: لم يمل دونالد ترامب من الإشارة إلى الممارسات «غير العادلة» من قبل الصين وأوروبا في المنافسة المفترسة على أسواق الحديد والصلب والسيارات. حتى قبل مجيء ترامب - رغم أنّه تصعد في عهد إدارته، ولن يتوقف بعد ذهابه - فسياسة حكومة الولايات المتحدة كانت الدفع ضدّ الصادرات الأوروبية وتعزيز تقدم رأس المال الأمريكي.

فليس من قبيل المصادفة أنّ الولايات المتحدة - رغم أنّ دعاة تشريعات حماية البيئة بالكاد يعرفون ذلك - تضع قواعد أكثر صرامة من تلك المطبقة في الاتحاد الأوروبي بخصوص حدود قيم الديزل المسموح. ففي الوقت الذي يسمح فيه الاتحاد الأوروبي بحد أقصى 80 ميلغرام لكل كيلومتر، فالمسموح به من قبل وكالة البيئة في الولايات المتحدة «EBA» هو حدّ أقصى 43,75 ميلغرام لكل كيلومتر «مقاساً بالميل = 1,6 كلم». هذا التشريع كفيل بإبقاء المركبات الألمانية المنافسة خارج السوق المحلي للولايات المتحدة.

عرّفت إدارة ترامب الصين والاتحاد الأوروبي - وخصوصاً ألمانيا - بأنهما خصماها الرئيسيّان. فتبعاً للأمريكيين:

منافسة أوروبية داخلية.

فعند القول: «صناعتنا» فهذا سيعني الصناعة الألمانية حصراً، والتي نمت في الأعوام الأخيرة على حساب بقية الدول الأوروبية، بدءاً من صناعة اللحوم إلى تلك المتعلقة بتصنيع السيارات. إنّ وجود ألمانيا في قمة التصدير العالمي لا يؤثر فقط بالولايات المتحدة والصين، بل يخلق بدوره توتراً داخل الاتحاد الأوروبي نفسه.

تمّ تسهيل نمو الصناعة الألمانية من خلال النماذج الصناعية الألمانية DIN و ISO. في الوقت الذي يعرف فيه حتى أطفال المدارس الألمان، أنّ كتيبات الإرشاد الصناعية قد تمّت نمذجتها وفقاً لـ «Deutsche DIN A4 Industriennorm»، فأثار ذلك على السوق الأوروبية كانت أقلّ نفعاً. ففي حين أنّ السوق المشتركة قد خلقت أبطالاً أوروبيين هائلين، يمكنهم الوقوف في وجه الولايات المتحدة والصين في المجال التكنولوجي، فلا يزال مثيراً للقلق ما إذا كان هذا يشكل أيضاً نجاحاً للبلدان الأوروبية التي تقلصت اقتصاداتها الوطنية، لتصبح مجرد أسواق مبيعات للمنتجات الألمانية. ليس هذا من قبيل المصادفة. النماذج تخلق سوقاً مشتركة، حيث يمكن بيع جميع المنتجات التي تطابق هذه النماذج، وعلى هذا الأساس سيكون المنتصر هنا رأس المال الأكبر. وفي حالة أوروبا يعني هذا رأس المال الألماني.

الحق يقال، بأنّ هذه التناقضات غير ذات صلة برؤية «السيادة الرقمية لأوروبا». فمن خلال وضع النماذج داخل الاتحاد الأوروبي، أجبرت ألمانيا معظم الدول الأوروبية الباقية على الدخول تحت هيمنتها. فمكاسب ألمانيا في مجال السيادة تشكل خسارة لتلك الدول. فعلى الرغم من الخطاب المنمق لرئيسة المفوضية عن «القيم المشتركة»، فالسيادة الرقمية الأوروبية ليست أقلّ إمبريالية من برنامج التنافس العالمي: أن تراهن على

أناس عصر الأزمة النهائية.. من هم؟



على ضوء توسّع دور الوعي في الصّراع الطبقي منذ منتصف القرن الماضي، حيث دخلت الجماهير إلى مسرح التاريخ كقوة فاعلة، بأيديها وأدمغتها، استعرت الحرب على المستوى الإيديولوجي، التي كان الهدف منها تعطيل السلاح الفكري على مسرح التاريخ نفسه، حيث لم يعد من الممكن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. وكان من شأن ذلك تشويش كبير طال الفكر الثوري الماركسي، كمّاً ونوعاً. تعزز ذلك من اتجاه تفكيكي وانقلاقي وتذريبي للقضايا، مما حولها إلى مسائل منفصلة. ومنها: التحول الذي طال الإنسان الفرد، وانعكاس الواقع في بنيته الفكرية والشخصية. واليوم، أمام التعطل العميق للنمط الرأسمالي في إنتاجه وعلاقاته وبنيته الفوقية، لا بد وأن يتم طرح قضية الإنسان ككل متكامل، طاله هذا التعطل ككل متكامل أيضاً.

■ د. محمد المعوش

بين القضايا والقضية

قد ننخدع غالباً إذا ما صادفنا أن العديد من البحوث والدراسات والمحاولات- التي تخضع قضايا الفرد للنقد التاريخي- تقدم نفسها على أنها مادية وتاريخية. حسناً، لا تكمن الخدعة هنا. بل الخدعة تكمن في أن البنية التي تجمع هذه القضايا غالباً ما يتم استبعادها لصالح التعقيد والتفكيك والتذير والغوص بحدود كل قضية على حدة، حتى لو كان منطوق البحث يحاول أن يكون علمياً مادياً. هذا ما نراه اليوم مثلاً في التفكير السياسي الذي تبديه قوى سياسية يفترض كونها تحمل فكراً شاملاً، بل في تفكيك القضايا الاجتماعية والإنسانية والعلمية... فما يجب أن يتم تجريده هو ما هو الرابط الجامع بين كل هذه القضايا، وتعميم ذلك على المرحلة التاريخية، ربطاً بالتعميم الأساس، ألا وهو توصيف طبيعة المرحلة التاريخية، واستخلاص العبر من أجل الخطوات السياسية المطلوبة. فلا قضية الأزمات النفسية والبحث فيها يكفي بالشكل المطروح غالباً، ولا قضية أزمة العلاقات وحدها، ولا قضية اضطراب الشخصية، ولا مسائل التطرف... كلها يجب أن تقف على أرض مشتركة تجمع هذه القضايا وترتبط بينها داخلياً، من أجل تبيان الخط العام الذي يحكمها. بكلام نقول: ما هو القانون التاريخي العام الذي ينعكس اليوم على المستوى الفردي، والذي يتضمن فيه طروحات الماركسية الأساسية؟

الوعي انعكاس للواقع

عندما يتم التطرق إلى المقولة الماركسية: الوعي انعكاس «غير مباشر» للواقع، التي تعكس مادية العالم «والوعي كجزء من هذا العالم»، لا يجب تناسي المقولة الأخرى، أي وحدة هذا العالم. إنها وحدة العالم وماديته في آن. وهذا الانعكاس وهو في سياق تحققه، لا يعكس القضايا في انفصالها وتميزها النسبي فقط. بل يعكس الواقع في وحدته، ولكن فقط من الموقع المتميز للفرد النابع من تميز موقعه في عملية الإنتاج والتقسيم الطبقي للمجتمع. إذا الواقع ينعكس بشكل كلي وموحد في الوعي، ويختلف هذا الانعكاس بين القوى الاجتماعية، تبعاً لاختلاف مواقعها الطبقة. فما هو الجديد التاريخي في عملية الانعكاس تلك، انطلاقاً من الجديد التاريخي في الواقع نفسه؟ وما هو التفارق في هذه العملية بين القوى الاجتماعية المتميزة

وكيف يعيش الأفراد هذا الجديد وما يعنيهها بالتحديد: ما هو الجديد التاريخي لغالبية القوى المتضررة على مستوى نتاج هذا الإنعكاس في الوعي والشخصية والحياة الداخلية للفرد، التي تعطي للتجربة الحية معناها، لا في توصيفات خاصة لظواهر تشكل جزءاً من التجربة الكلية نفسها؟

ماركس مجدداً

من بين القضايا التي ضاعت بين ضجيج التشويش والضخ الهائل للحرب الإعلامية والفكرية والأكاديمية، تلك القضايا التي شكلت تاريخياً منطلقات الفكر المادي الماركسي. واحدة من تلك المقولات المكثفة التي عبر فيها ماركس عن توصيف شخصية الإنسان الرأسمالية، كتجسيد لرأس المال نفسه. إن البورجوازي هو رأس المال «كعلاقة» مجسداً في البورجوازي. ومن هنا كل صفات الفرد البورجوازي المنعكسة تجد أصلها في صفات حركة رأس المال وصفاته نفسها. صفة التوسع تجد مكافئها في خصال الجشع. صفة الجبن «رأس المال جبان» تنعكس لدى البورجوازي في صفة الشخص الحذر و«اللس» والذي لا يأمن لأحد. أما صفة الخضوع للربح وحده، التي يمتاز بها الرأسمالي، فإنها تجد مكافئها في لا إنسانية البورجوازي، وتجرده من العواطف والقيم والحسابات الإنسانية، بل الاستغلال المحض هو الحاكم... أما على النقيض، فإن صفات العمل تجد تجسيدها في الفرد البروليتاري. مثلاً: صفة الشخصية الخاضعة تأتي من واقع خضوع العمل لرأس المال. الشخصية القلقة التي تعكس عدم استقرار العمل أمام أزمات الرأسمالية. الشخصية فاقدة الطموح التي تعكس إغلاق سقف الترقى الطبقي أمام الطبقات المستغلة.

التطور التاريخي والليبرالية الجديدة

مع التطور التاريخي اللاحق، توسّعت الصفات «البورجوازية» لتطال في تلوينها المجتمع بشكل عام في مرحلة الليبرالية الجديدة، حيث ضمت العلاقات الرأسمالية غالبية القوى الاجتماعية، وإن بنسب مختلفة. فما الوهم الفردي الليبرالي إلا تجسيد لهذه الصفات، على النقيض مما يدعيه الليبراليون حول «إنسانية» الليبرالية وتأثيرها، فهي أسست لتطبيع الأفراد مع الواقع الرأسمالي، وحكماً، مع ميزات الثقافية والقيمية. فالشخصية البروليتارية فاقدة الطموح صارت «طموحة» عملاً بالوهم المعمم عن النجاح في إطار الرأسمالية نفسها، ومن حل الترقى الطبقي. صفة الخضوع حلت محلها ملامح شخصية أقوى نابعة من الشعور بـ «التساوي» الليبرالي بين الأفراد، فالبورجوازي والعمال متساوون بالفرص! أما صفة الخضوع حلت محلها صفة التقلت الوهمي من القيود. حسناً، لدى بحثنا في هذه الصفات المستقلة، خضعنا في ذلك لوحدة حركة التطور الرأسمالي، وانعكاسها في الأفراد. على النقيض، عاشت شخصية البورجوازي خلال عقود الليبرالية الجديدة انعكاس الانتصار المؤقت لرأس المال، من خلال العجرفة والعنجهية المطلقة، ف «التاريخ قد انتهى» كما قالوا، فلم يعد أمام الرأسمالي شيء يردعه، ولمس هو ذلك. بينما نجد اليوم في مجال العلوم الاجتماعية ملايين الأوراق التي تحاول البحث في خصال الفرد واضطرابه وغيرها من القضايا، بمعزل عن شمولية الرؤية للتحويل الذي يطال المجتمع الرأسمالي في كليته عالمياً.

توسّعت الصفات «البورجوازية» لتطال في تلوينها المجتمع بشكل عام في مرحلة الليبرالية الجديدة حيث ضمت العلاقات الرأسمالية غالبية القوى الاجتماعية وإن بنسب مختلفة

ماذا عن مرحلة الأزمة؟

إذا كانت العلاقات الاقتصادية تجد تجسيدها في وعي الفرد وخصاله، فالمرحلة الليبرالية الجديدة وصلت إلى حدودها التاريخية منذ سنوات. وكان لا بد أن تخلي الساحة لانعكاس جديد، هو انعكاس لاقتصاد الأزمة وللملامح الرأسمالية التاريخية واتجاهات التناقض الذي يعتل فيها. إن وصول رأس المال إلى حدوده التاريخية كان لا بد أن ينعكس على شكل نقيضين، الأول: هستيريا شاملة لدى البورجوازي، وتوتر قلق مخنوق، تعبير عن الاختناق التاريخي لرأس المال. ليس هذا ما يعبر عنه رموز الرأسمالية «الموتورين» والذين يعانون نكراً فاقعاً نتيجة معاناة رأس المال للاستسلام؟! هذه الهستيريا هي التعبير عن موت قادم يجد تعبيره في عملية تجاوز التاريخ للرأسمالية! والثاني: لدى الطبقات المقهورة، نجد خصال الموت المعنوي متمثلة بالتعطل الشديد في الفعالية النفسية والذهنية، والبرود، والذهول المزمن. هذا انعكاس لتعطل عملية الاقتصاد والإنتاج في ظل الأزمة، وانغلاق أفقها. انعكاس لعدم سهولة التقاط الخط الجديد في التطور العالمي. هو ليس فقط انعكاس قوى الإنتاج «البشر» ضمنياً من قبل علاقات الإنتاج، بل أيضاً انعكاس على تدمير هذه العلاقات لقوى الإنتاج، ومنها العقل الإنساني. عملية الانعكاس اليوم، تنتج أزمة فردية، هي انعكاس للأزمة الموضوعية في النظام الرأسمالي. أزمة تجد ملامحها في الصدمة العميقة التي تعيشها البشرية. الصدمة التي بدأت بالتبلور أكثر فأكثر كلما طال عمر الأزمة. وفي طريقها، تصهر الفرد، فإما يذوب، أو ينصلب أكثر.

ملح الأرض..

ملح الأرض، واحد من الأعمال السينمائية التي تعرضت للقمع، إذ كان نصيب هذا الفيلم الأمريكي - الذي أنتج عام 1954 - الإدراج على القائمة السوداء، ومنع عرضه في صالات العرض الأمريكية، لأنه يصور البؤس والعنف والغضب في حياة عمال المناجم.

■ قاسيون

انتشر الفيلم رغم منعه، واتهم خلال تلك الفترة بأنه دعاية شيوعية، ولم يعرض هذا الفيلم في صالات العرض، ولكنه واصل الانتشار في العروض الخاصة، والمهرجانات السينمائية، واجتماعات النقابات العمالية والجامعات حول العالم.

وقام بإخراج «ملح الأرض» وإنتاجه وتأليف السيناريو والموسيقى التصويرية وأداء دور البطولة فنانون أمريكيون اتهموا بالشيوعية، وذلك بعد أن رفضوا الإدلاء بشهاداتهم أمام لجنة النشاطات المعادية لأمريكا بمجلس النواب، استناداً إلى حقهم الدستوري، وسجن الفنانون لمدة خمسة أشهر، بتهمة إزراء الكونجرس. ورد هؤلاء الفنانون على ذلك، بإنتاج فيلم «ملح الأرض».

يصور الفيلم «سيناريو مايكل ولسون وإخراج هيربرت بايرمان» أحداثاً حقيقية وقعت في ولاية نيو مكسيكو

عام 1951، تتعلق بإضراب العمال المكسيكيين في مناجم الزنك، وطالب العمال بتحسين الأوضاع وزيادة الأجور، أسوة بأجور العمال الأمريكيين في المناجم الأخرى، وبمعاملتهم بكرامة وإنصاف من قبل أصحاب الشركة التي تملك المنجم. ولكن الشركة ردت عليهم بمنع الإضراب، واستخدمت أسلوب التهديد والاعتقالات، وأعمال العنف ضدهم، بالتعاون مع السلطات المحلية. وعندما توقف العمال عن الإضراب،



كانت من ضحايا الإضراب إلى جانب معاناتها من الفقر والتعصب العنصري. ولعبت الممثلة المكسيكية روزارا ريفويلتاس دور الزوجة، فاتهمت الممثلة بعد ظهورها في الفيلم بالشيوعية، وتم ترحيلها من الولايات المتحدة إلى المكسيك، حيث واصلت نشاطها السينمائي، وكان «ملح الأرض» فيلمها الأمريكي الوحيد. كما اتهم الممثل ويل جبر الذي مثل دور مأمور الشرطة بالشيوعية، ومنع من العمل ستة أعوام.

حدث إضراب الزوجات بدلاً منهم للتأكيد على مطالب العمال، ما وضعهن في مواجهة أصحاب المنجم والسلطات، وفي مواجهة أزواجهن أيضاً. شارك في التمثيل خمسة ممثلين محترفين، والمئات من عمال المنجم وعائلاتهم الذين قاموا بأدوارهم الفعلية خلال إضراب 1951، ومن بينهم الزعيم النقابي: وان تشاكون، الذي جسّد دوره الفعلي خلال الإضراب في الفيلم. ويصور الفيلم أيضاً قصة أسرته التي

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



كيف كانت الأحوال في سورية سنوات 1947-1948؟ كتبت جريدة صوت الشعب سنة 1947 عن المجاعة الكبرى التي تهدد قرى حوران جراء فقدان الغذاء والماء، وأرسلت الجريدة رسالة إلى وزارة الاقتصاد تحث فيها على احتكار رغيف الشعب في السوق السوداء. أما صورة عام 1948 فتختصرها مسيرة الخبز الأسود في حمص، ومظاهرات الخبز والطحين في حلب، التي اقتحمت المطاحن ومخازن التجار، ووزعوا الطحين على الناس.



مجلة الحياة السينمائية

بدأت مجلة أفاق سينمائية الإلكترونية الصادرة عن المؤسسة العامة للسينما بنشر الأعداد المئة الأولى من مجلة الحياة السينمائية بعد اكتمال عملية أرشفة هذه الأعداد إلكترونياً، بهدف الحفاظ عليها وإتاحة الفرصة للقراء داخل سورية وخارجها للاطلاع عليها. وبدأت فكرة أرشفة أعداد المجلة إلكترونياً حسب تصريحات إعلامية مع صدور العدد 100 منها، والذي صادف مرور 26 عاماً على إطلاق هذه المجلة التي تعتبر واحدة من أقدم المجلات السينمائية العربية المستمرة بالصدور دون انقطاع. ونشر الأرشيف الإلكتروني للمجلة ضمن قرصين مدمجين.

المؤتمر العالمي للإنترنت

أطلق منظمو المؤتمر العالمي للإنترنت في الصين مبادرة بشأن البناء المشترك، لمجتمع مصير مشترك في الفضاء الإلكتروني، مناشدين بالنهوض بالابتكار الرقمي، وتسريع بناء البنية التحتية العالمية للمعلومات. وقالت الوثيقة الصادرة عن المؤتمر: إن مرض فيروس كورونا الجديد «كوفيد-19» أكد الحاجة إلى اتباع مثل هذا النهج الجماعي للفضاء الإلكتروني، داعية إلى التضامن والمساواة والعدالة والمنافع المشتركة. كما شددت الوثيقة على أهمية بذل الجهود لإجراء تعاون وحوارات على المستويات العالمية والإقليمية ومتعددة الأطراف والثنائية، في محاولة لتعزيز الثقة المتبادلة بين الدول في الفضاء الإلكتروني.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدة الله إبراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حاضمة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0935662555	وائل منذر	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/ 11/ 22» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الدراسات الاجتماعية للصف الخامس والسادس

صورة الواقع كما تعكسها المناهج السورية



المُخلّفات المُتفجّرة بقصة راعي كان يرعى قطيعه قبل أن يتجاوز أحد خرافه لافتة حمراء على جانب الطريق. في حين يتم سؤال الأطفال عن الأسباب المحتملة لانزعاج وخوف الراعي مما حصل، ومن ثم تزويدهم بإرشادات لتجنّب الأجسام الغريبة، مع تزويدهم بصور لمجموعة من القنابل والصواريخ والمواد المتفجرة. وفي تمرين تفاعلي لاحق يطلب من الأطفال تصميم بعض الإشارات التحذيرية التي تعلموها باستخدام الورق المقوى الملون. هذه الدروس تحديداً تجعل المرء يدرك بشاعة البيئة المحيطة التي يضطر الطفل السوري اليوم للتعامل معها، بحيث تبدو أغنيات «قفز الأرنب» و«ماما ماما يا أنعاما» ذكرى لطفولة اتضح بأنها كانت سعيدة مقارنة بواقع اليوم.

البعد الفكري والوطني

في الكتاب تختلط القناعات الدينية بالمعلومات التاريخية، فيطلب من الطفل ترتيب تواريخ ولادة الأنبياء مع أحداث، مثل: اختراع الأبجدية واكتشاف الزراعة. أما فيما يتعلق بالدروس الوطنية والتاريخية للصف السادس، ينطرق الكتاب إلى قضية لواء اسكندرون ويتم تخصيص درس للاحتلال الفرنسي، والثورة السورية الكبرى. يعتمد هذا الدرس تحديداً عرض أشكال بيانية موجزة تذكر اسم رموز الثورة السورية كإبراهيم هنانو وصالح العلي وسلطان الأطرش مع الاكتفاء بذكر تاريخ اشتعال هذه الثورات، وأهم المعارك التي خاضوها. تأتي هذه الدروس تحديداً جافة، ومباشرة ومغرقة في الإيجاز، تتبع تماماً عن توظيف أي نوع من الاستمالات العاطفية التي تتيح للطفل بناء أية صلة نفسية أو عاطفية مع حكايات هؤلاء الأبطال، بحيث ينسى سريعاً وجوههم ولا يمتلك أية خلفية تمكّنه من فهم أهمية واستثنائية ما قاموا به، أو ودوافعهم لفعل ما فعلوه.

مستغزة بالنظر لكون المورثة الواحدة باتت حليماً للطفل السوري. وفي موضع آخر من الكتاب نقع على سؤال عن الأندية التي تناسب اهتمامات الطفل، مثل: النادي الفلكي والمسرحي، ونادي القراءة المجاني. وفي حين يبدأ درس «الهجرة من الريف إلى المدينة» بحكاية الفلاح أسعد من ريف الرقة الذي لم يعد محصول أرضه يكفي حاجات أسرته، إضافة إلى كون أبنائه الخمسة يحتاجون الانتقال إلى المدينة لإكمال دراستهم، حيث يطلب من الطفل مناقشة إيجابيات وسلبيات قرار الهجرة بالنسبة لكل فرد من أفراد الأسرة، إضافة إلى تبعاتها بالنسبة للريف والمدينة. ويطلب منهم في الختام اقتراح حلول تساعد أسعد وغيره من الفلاحين على البقاء في قريتهم. وفي درس آخر يطلب من الطلاب تشكيل مجموعات لنقاش مشروعات مُحتملة يمكن تنفيذها في مدينة القدس بعد تحريرها.

في المقابل لا تعالج جميع الدروس الجانب الوردي من حياة الطفل السوري، فهناك أحياناً طرح مباشر لبعض القضايا شديدة الحساسية دون وضع تقديم كاف لها. ومن أمثلة ذلك: الدروس التي عالجت ظواهر التحرش الإلكتروني، وأنواع المُخلّفات المُتفجّرة ومخاطرها. فقد يقرأ المرء العبارة التي تقول: «إذا علمت أن قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية يكتشف يومياً آلاف الحالات من استغلال الأطفال، بسبب الاستخدام السيء لوسائل التواصل الاجتماعي، أي الإجراءات ستتخذ في حال شعرت بأن هناك من يحاول استغلالك عبر هذه الوسيلة؟» وهنا لا بد من أن يضع المرء نفسه مكان طفل في الصف الخامس كي يتخيّل كم الأسئلة والمخاوف التي قد تراوده أمام ظاهرة معقدة وغير مفهومة كالتحرش الإلكتروني، بحيث يشعر بأن مضمون الدرس عرج سريعاً على الظاهرة بغرض رفع العتب. فيما يتم التقديم لدرس

لا بد من ان يضع
المرء نفسه
مكان طفل في
الصف الخامس
كي يتخيّل كم
الأسئلة والمخاوف
أمام ظاهرة
معقدة وغير
مفهومة كالتحرش
الإلكتروني

رافقت شخصيتنا «باسم ورباب» أطفال جيل الثمانينات، ومن سبقهم في رحلة تعلّمهم ضمن المدارس السورية، بحيث تحوّل الطفل الذي ابتدعهما الرسام ممتاز البهرة إلى رمز راسخ لمناهج وكتب التعليم السورية. واليوم، وعلى الرغم من أن الحديث عن تجديد المناهج يتم تناوله بكثافة في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، لكن هناك شرائح واسعة من السوريين - وتحديداً الذين يخلو محيطهم من الأطفال - لا يعلمون حقاً القيم التي تروّج لها هذه المناهج، أو الموضوعات التي تنصّد لمعالجتها. وفي هذا المقال سستم الإضاءة بصورة خاصة على كتاب الدراسات الاجتماعية للصفين الخامس والسادس الابتدائي. المطبوع للمرة الأولى عام 2019.

■ نور ابو فراج

صفحات ملوّنة ومضمون تفاعلي

يكن متبوعاً بحماس المُعلّم لتبني أشكال تعليم بعيدة عن التلقين.

في نقد المضمون

بعيداً عن الشكل، تأتي الخطوة الأعد بتقديم نقد لمحتوى الكتاب، وطرح أسئلة تتعلق بتوجهاته الفكرية والسياسية، أو مدى ارتباطه بالحياة اليومية المُعاشة للطفل السوري خارج قاعة الصف. يمكن القول بدايةً: إن كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس يتراوح بين تقديم محتوى صادم مرتبط أحياناً بمفردات الحرب والتغيرات الاجتماعية الحاصلة، وبين تبني نظرة وردية مثالية تبدو كما لو أنها تتحدث عن بلاد في كوكب آخر. إذ يلحظ بدايةً تنامي النزعة التي تتبنّى شعار «نعم تستطيع فعلها»، حيث تتكرر كلمة إيجابي ومشتقاتها عشرات المرات على امتداد الكتاب، في حين تحمل بعض الدروس عناوين من قبيل: التفكير بإيجابية، تحديد الأهداف، نتحاور لنرتقي، نتواصل لننألف. في أحد المواضع، يقع القارئ على عبارة تقول: «هل تعلم أن هناك أغذية تخفف القلق والتوتر؟» ويأتي الجواب: «إنها الأسماك، اللحم الأحمر، التمر والبقوليات والأجبان». تبدو هذه العبارة رغم صحتها

في البداية، ومن حيث أسلوب طرح المعلومات، لا بد من الإشارة إلى أن المناهج الحالية حملت نقلة على صعيد أسلوب العرض، فالكاتب قائمة على مستوى أعلى من التفاعلية وتطوير مهارات الاستنتاج والعمل ضمن المجموعات. كما أن شكل الإخراج والرسومات التوضيحية يعتمد على استخدام الألوان وتجزئة النصوص، بحيث لا يجد الطفل نفسه أمام كتل نصية ضخمة. في حين يختلف مستوى الرسومات من حيث اتقانها وجمالها، لكن اللافت: أن لكل وحدة، أو فصل، هوية بصرية خاصة. هذا وتتبدل الشخصيات التي تقدّم المعلومات وتنتمي إلى محافظات سورية مختلفة، في توجه مختلف عن الاستمرارية التي خلقتها شخصيتنا باسم ورباب في المنهج القديمة. هذا ويلحظ أيضاً الاتجاه نحو توظيف التكنولوجيا في عملية التعلم، بحيث تدخل وسائل التواصل الاجتماعي في الكثير من الأمثلة والحكايات، كما يتم اقتراح مواقع يمكن للطفل تصفحها عبر الإنترنت لجمع معلومات إضافية. لكن تصميم الكتاب وحده لن يكون كافياً إن لم